

١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ه. الموافق ٣ آذار سنة ١٩٥٨ العدد ٣٧٦م ٩

عمان : الاثنين

الفهيس

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٨ : قانون تصديق الامتياز المناوح لشركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة المحدودة Y4.--YAY تانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٨ : تانون المشاتل قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨ : قانون تصديق امتيازالتنقيبعنالبترولالمنوحالسيدجورج ازميري 404 قانون رقم (۲۲) لسنة ۱۹۵۸ : قانون معدل لقانون البلديات قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ : قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية 414--41. نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨ : نظام بطاقات الهوية الشخصية **1--*14 نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨: نظام التبغ (اعفاء القواتالسعودية من رسوم المكوس) 444 نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ : نظام رسوم الانشاءات في منطقة تنظيم مدينة ارب 770--- **77**4 قرار رقم (۱) صادر عن الديوان الخاص 444

444-444 :

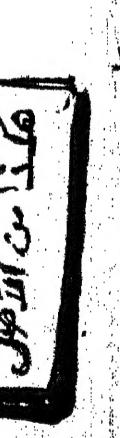
1710

قرار رقم (٣) صادر عن الديوان الخاص

قرار رقم (٤) صادر عن الديوان الخاص

مطلتنام خيش العرب العرب المردة في على

صحيفة



نى داھىيى للىكى ئىرى (كىسىدللارەنىد (لائىم،

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسًا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدرنة

قانون رقم (۱۹) لسنة ۱۹۵۸

قانوىه نصديق

الامتياز المنوح لشركة سيفاة البروا, الاردنية

الساهمة الحدودة

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة المعدودة لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ --- تعتبر انفاقية الامتياز المعقودة بينا لحكومة وشركة مصغاة البترولالاردنية المساهمة المحدودة المصحوبة بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ --- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا الفانون.

1404/1/10

الحسين بن لميزل

وئيس الوزراء ورزير الحارجية باوكاة

اراهم عاشم

وزبر المائية ووزبر

انسطاس حنانيا

وزير الداخلية

نلاح المدادحه

خلوص الحيري

وذيرالزبية والتعليم ووذير وذير المواصلات

والشؤون الاجتاعية

وزيرالانتعباد الوطني

وذير الاشغال المامة وزير الزراعة والدفاع سلبم البعثيت

اتفاقية امتياز

معقورة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة مصفاة البترول الارنية المساهمة المحدودة في عمان

ما بين معالي وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المعروفة فيا يلي ﴿ بالحكومة ﴾ بموجب تقويض مجلس الوزراء العالي بقراره رقم (٧١٢) تاريخ ٢٠/١٠/٧٥١ (فريقا اولا) .

بالنيابة عن مجلس ادارة شركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة المحدودة المعروفة فيا يلي (بالشركة) بموجب تفويض مجلس الادارة بقراره رقم (١٨٩) تاريخ ٦/١١/١٩٥٧ (فريقا ثانيا) قد ثم الاتفاق على ما يلي : _ بالمنظر لما تقتضيه مصلحة البلاد من احداث وانشاء معامل لتكرير البترول وتوابعه ومواده الكماوية الثانوية على اسس فنية صحيحةو بصورة متلائمة مع الاحوال الاقتصادية الحديثة رمع نمو البلاد المستمر وبالنظر الى ان شركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة المحدودة المشار اليها اعلاه بالفريق الثآني غايتها القيام باحداث وانشاء معامل لتصنيع وتكرير البترول الخام ومركباته الهيدروكاربونية وتصنيع المواد الثانوية الناتجة عن عمليات العكرير في المملكة الاردنية الهاشمية ، وبالنظر لما ستجنيه البلاد من فوائد بأحداث هذا المشروع فقد انفق على ما يلي : ــ

المادة الأولى

تعار يف

تعنى و تشمل الكلمات و العبارات المدرجة ادناه كلما جرى استعالمًا في هذه الاتفاقية ما يلي : _

- _ المشروع ـ القيام باحداثوانشاء معامل لتصنيع وتكرير البترول الخام ومركباته الهيدروكاربونية وتصنيع المواد الثانوية المشتقة عن عمليات التكرير وجعلها صالحة للعرض في الاسواق المحلية والمحارجيسة وبيعها وتوزيمها وخزنها فيها بموجب هذا الامتياز باستثناء ما منح او يمنح لشركات التنقيب من حيث حق التكرير بقصد التصدير للخارج .
- ب ــ الشركة ــ شركة مصفاة البنزول الاردنية المساهمة المحدودة في عمان المسجلة بوزارة العدلية بتأريخ ٨ |٧ | ١٩٥٦ والمنشور اعلان تسجيلها في الملحق رقم (١) للعدد (١٢٨٦) في الجريدة الرسمية الصادرة في ١٩ ٧ / ٢٩ ١٩ أو أية شركة تتحول لها حقوقها بموجب هذا الامتياز .
- ج ـــ الانشاءات ــ جميع المباني والانشاءات والادوات ووسائط النقل بما في ذلك سكك الحديد وخطوط الترام والجسور والانابيب وتوابعها اللازمة لتكرير البترول وتوابعه .
- ه ـــ المعدات والالات ـ جميع الالات الميكانيكية والاجهزة والادوات والحركات والمولدات والرافعات وغير ذلك من المعدات الضرورية لعمليات اكرير البترول وتصنيع توابعه .
 - الشهر والسنة _ الشهر والسنة حسب التقويم الشمس الجريجوري .

Albert Land

و - جلس الادارة - مجوع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئة العامة والاعضاء الذين تعينهم المكومة ليمقيلها في هذا المحلس على أن لا يقل عددهم عن علابة .

ز -- منطقة الامتياز - اراضي الملكة الاردنية الهائميه.

ح — المواد – مواد البناء وتجهزات المكاتب والمواد والانسياء الاخرى مها كانت والتي تدم المتأسيس وتتمم أعمال الشركة .

ط ـــ القوة القاهرة ـــ القضاء والقدر والحرب والعصيان والحرس والاضطرابات والتورات والمد والعواصف والفيضان والصواعق والانفجار والزلازل واي حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه.

المادة الثانيية

منح الامتياز ومدته

ممنح الحكومة الشركة امتيازا لمدة عسين عاماً . ٥ يتناول الحقوق الناليد .

أ -- حق انشاء واستفار منشات للعمنيع وتكرير البغرال الحام ومن كباته الهيدروكاربونيال وتصنيع المواد الثانوية وفق الشروط المبينة في هذه الانفاعية .

ب - حق خزن واوزيسع وبيع جمع هذه المواد وفق الشروط التي نؤمن عرضها وبيعها وتوريعها في الاسواق المحلية والتي تضعها السلطات الهتمية بالاتفاق مع الشركة وفق الشروط المبنة في هذه الاعاقية .

ج - حق شراء حصة الحكومة من البترول الحام التي من عليها في الانفاقيات العقودة بن الحكومة وشركات البترول العاملة في الاردن على النب تنظم عملية الشراء عوجب الفاقية خاسة نعقد بهنا الحكومة و الشركة .

د -- حق الحصول على جميع ما يلزم الشركة من الماء النقي لاستعانه في حمليات نصنيم وتكرير لبترول وتصنيع المواد الثانوية وللشرب وللفسيل وللشؤون الصحية والاحتياجات العامة للنشروع مها كان نوعها من الائهر والعيون والينابيسع والابار المجاورة أو القريمة لموقع أنشاءات الشركة أذا تعسدر على الشركة الحصول على ما يلزمها من الماء مر المياه المهونية .

اما اذا كانت مصادر المياء خاصة وتعذر شراؤها من مالعكتيها بالانفاق المسادل فتنقدم الشمركة بطلب الى الحكومة لاستملاكها بموجب احكام القوانين والانظمة الناهدة.

ه -- حق حفر الآبار في المناطق المجاورة او الفريبة لموقع انشاءات الشركة وفي الاراض الاميرية المجاورة لحسا
المعصول على ما قد يلزم للشركة من الماء النقي مع مراعاة عمدم الاضرار محقوق الاهلسين المجاورين طبقاً
لاحكام القوانين والانظمة المنافذة .

و --- حق قلع الحجارة اللازمة للمشروع من الاملاك الاميرية وذلك بعد اخذ موافقة السلطات المحتصة على ذلك و --- حق استملاك واستلجار الاراضي الاميرية والحاصة التي تقرم لاغراض الشركة وذلك حسب المشروط التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة وتشمل هذه الشروط دفع تعويض من قبل الشركة للذين يشملون هذه الاراضي --- ان وجدوا --- مقابل تخليهم عن كل المقسوق في الاراضي المذكورة ، كما تشمل دفع القيمة المعقولة للاراضي المستملكة أو المستأجرة أن كانت اميرية .

حسمة استملاك واستفجار أراض أضافية من الاراض الاميرية المجاورة أو الغرية لموقع منشات الشركة أو أية أراض للد تحتاجها الشركة إعمالها و ذلك حسب الشروط التي يتفق عليها بين الحصيكومة وبين الشركة وتشمل هذه الشروط دفع تمن أو آجار منظول من قبل الشركة المعسكومة ، وقراعي عند تقدير التعويض قيمة هذه الاراضي الاضافية بغض النظر عن أية زيادة في قيمتها تسيح عن اشغال واحتياجات الشركة وتشمل هذه الشروط أيضا دفع نعويض من قبل الشركة للذين يشغلون هذه الاراضي الاضافية مقابل تحليهم عن كل المقوق في الاراضي للذكورة

ط حق استملاك واستئجار الاراضي الاضافية اذا كانت ملكا خصوصيا أو يشغلها احد الناس ولم يكن فى الامكان امتلاكها او استئجارها بالاثفاق مع ذوي العلاقة ويتم ذلك بواسطة الحسكومة وفقا لاحكام القوانين المرعية المتعلقة بالاستملاك.

الدة الثالثة

الشروط المستعجلة

على الشركة تأمينا لحاجة المملكة من منتوجات البترول وتصريف الفائض منها ان تؤمن رأس المسال الكافي

القيام بما يلي: -

آ ــ تكرير وانتاج حاجة الاسواق المحلية من المحروقات والمواد التالية ;

١ ــ زيت الغازولين .

٧ ــ زيت الـــكيروسين .

۳ ــ زيت الديزا. ي ــ زيت الفيول ،

-1: N

o _ الاسفلت ·

٣ ــ أي زيوت معدنية اخرى تستهلك محليا بكميات تجارية .

ب ـــ انشاه مصانع مختلفة لتصنيع المواد الثانوية المشتقة عن عمليات التكرير والتي محتاج اليها السوق المحلي بكميات تجارية معقولة تبرر هذا التوسع وذلك حسب تقديرات ودراسات الحسكومة .

و يشترط في عمليات التكرير أو التصنيع المذكورين في البندين (أ و ب) ما يلي : --

١ يجري التكرير بأحدث الطرق والاساليب الفنية وبتكاليف مماثلة لتكاليف العمليات الماثلة التي تتحملها
 المصانع المماثلة في الدول المجاورة

. . ان تكون الزبوت والمواد المنتجه حاوية على المواصفات الفنية التي تحددها الحكومة . ٢ ــ ان تكون الزبوت والمواد المنتجه حاوية على المواصفات الفنية التي تحددها الحكومة .

ج — تأمين تعبئة جميع الزبوت المنتجة المعدة للاستهلاك المحلي وفقا للمواصفات التي تحددها الححكومة وذلك
 بالا تفاق مع الشركة والتي تكفل تصريف منتوجات الشركة في الاسواق المحلية أو الخارجية على مستوى
 عائل للتعبئة التي تسوق فيها الانواع العالمية المهائلة .

المادة الرابعة

الاعفاءات ومنح رخص الاستيران

آ سنح الحسكومة الشركة رخص الاستيراد واذون العملة ضمن القوانين والانظمة المرعية لاجل استيراد جميع الالات _ والمعدات والادوات ومواد البناء وجميع ما نحتاج لاستيراده لاتمام كامل مشروعها او لتوسيعه او لاستمرار عمله او لاغراض نقله بما في ذلك التجهيزات اللازمة لتحقيق غاياتها باستثناء ما يصنع محلياً من هذه المواد وكان صالحا المقاصد الشركة ،

ب تعنى من رسوم الاستيراد والرسوم الجركية ومن جميع الرسوم الاضافة الاخرى التي تستوفى على البضائع المستوردة والمواد التي تستودها الشركة اما رأسا لحساجا او التي تحول للشركة من مستودهات عامة أو خاصة المستوردة والمواد الذكورة لاغراض الشركة المشار اليها اعلاه وان يجزي الاستيراد حسب (يوندد.) شريطة إن تستعمل المواد المذكورة لاغراض الشركة المشار اليها اعلاه وان يجزي الاستيرادة من قبل مستخدي الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الاشياء والمواد المستوردة من قبل مستخدي

المادة السابعة

قصد الامتياز

مع مراعاة شروط اي امتياز أو انفاق اخر يحصر في الشركة طول مدة الامتياز حق انشاء واستثهار منشات التصنيع وتكرير البترول وتصنيع مركباته الهيدروكاربونية وتصنيع المواد الثانوية المشتقة من عمليات التسكرير وخزن وتوزيع وبيع جميع هذه المواد كما يحصر في الشركة جميع الحقوق المذكورة في المادة الثانية من هذا الامتياز. ويجوز للحكومة بالاتفاق مع الشركة ان تحدد اسعار التصدير لهذه المواد استنادا لتكاليف الانتاج مضافا السيه أي ربيح تراه الحكومة مناسبا وعلى ان لا يتعارض هذا التبحديد مع ما جاء في المادة السادسة من هذه الاتفاقية.

لمادة الثامئة

عدم السماح بانشاء الشركات الماثلة

مع مراعاة شروط أي امتياز آخر لا تسمح الحكومة خلال سريان مدة هذا الامتياز لاية شركة اخرى خلاف الشركة صاحبة الامتياز او لاي شخص أو اشخاص اخرين بانشاء وتأسيس وتشغيل مصنع أو مصانع لتكرير البترول وتصنيع مركباته الهيدروكاربونية في المملكة لاغراض الاستبلاك المحلي وعلى الشركة في هذه الحالة ان تضمن زيادة انتاجها بصورة تكفل الفيام بجميع الاعمال المذكورة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية مع مراعاة احكام تلك المادة.

الدة التاسعة

حماية منتوجات الشركة

تعمل الحكومة بالاتفاق مع الشركة علىوضع تشريع مناسب لحاية منتوجات الشركة من منافسة المنتوجات الاجنبية سواء بقيت مساهمة في المشروع أم باعت اسهمها الى اخرين على أن تراعى احكام المادة السادسة من هذه الاتفاقية

المادة الماشرة

حق الاستيران

يحق للشركة وحدها بعد انجاز المشروع وبموافقة الحكومة القيام باستيراد المواد البترولية أو مركبات البترول الهيدروكاربونية اللازمة لسد حاجة السوق المحلي في حالة تعذر انتاجها محليا من قبسل الشركة لأسباب فنيسة تتعلق بنسب المواد المنتجة أو بسبب ناتج عنالقوة القاهرة ويحدد سعر بيع الموادالمستوردة بهذه الطريقه بالاتفاق مع الحكومة

المادة الحادية عشرة

حسابات الشركة

على الشركة ان محفظ في جميع الاوقات اثناء مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي في عمات جميع الدفاتو العاقات والحسابات المنظمة تبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن أى عمل من الاعمال التي لها مساس بتنفيضًا للمشار وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها ويسكون الاطسلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحاً في جميع الاوقات لمندوبي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الذين تعينهم بقطياً لهذا الغرض

الشركة لاجل استعالهم الشخصي أو المستوردة من قبل الشركة لبيعها لمستخدميها .

واذا باعت الشركة لاجل الاستعال في المملكة الاردنية الهاشمية المواد المستوردة معناة من رسوم الاستيراد والرسوم الحمر كنا أو مؤسسة اخرى أو شيخص ممن لا يحق له الرسوم الحمر كنا أو مؤسسة اخرى أو شيخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معناة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لناك الرسوم حسب الفئات التي تجي بتاريخ البيح عن مواد مماثلة و تدفع الشركة هذه الرسوم

ب تتمتع الشركة بكافة التسهيلات والمساعدات الواردة في قانون تشجيع و توجيه السناعة رقم ٢٧١) لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ او أي تشريع خسسل خلها وذلك وفقاً لاحكامها.

الادة الحله .. ه

اشغال الشركة وفقا للتمميات

ان جميع الانشاءات الى ترى الشركة ضرورة لبنائها والمامهة وحميع الالات والمعسدات أني نظهر ضرورة لتجهزها لاغراض هذا الامتياز يجب ان تبنى وتنشأ وتقام وتركب وفقا للتصميات والرسوم الحرائط والمواصفات التي تقدمها الشركة من وقت لاخر وعلى الشركة ان تحصل على موافقة وزيرى الافتصاد الوطي والاشفيال العامة عليها قبل المباشرة بها ويجب ان تنقيد الشركة بمنتفيذ جميع التغيرات والعديلات الاضاعية التي يعلمها منها الوزيران المذهب وران .

ويجب أن تقدم التصميات والرسوم والحرائط والمواصفات على أربع سبخ وفي .. ماة عدم تبليغ ألشركة من وزير الاقتصاد الوطني خلال شهر وأحد من تقديم طلها جواباً بالموافقة عليه أو عدمه مصبح لهمما حربة الشروع بتنفيذها كا"نها نالت الموافقة .

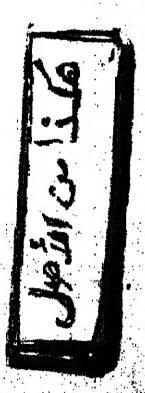
وليس في هذا الاتفاق ما يعني الشركة من الحصول على الرخص اللازمة لحميع اشفالها وتأسيساتها .

المادة السادسة

نفقات الانتاج واسعار البيع

للحكومة حتى تحديد وصماقبة اسعار الزبوت والمواد المنتجة المعدة للاستهلاك المحلي وحتى تحديد وصماقبة اسعار الزبت الحام الذي تستعمله الشركة انتاج الزبوت والموارد الاخرى وطي الشركة بعد اتمام جميع التجهزات ومباشرتها في الانتاج ان تقدم لائمة مفصلة الى الحكومة عن تكاليف المواد المنتجة ، وبالتشاور حسم المشركة تفعم الحكومة على ضوء ذلك لائمة باسعار البيع ولها ان تعدلها بين حين وآخر كالم وجدت ذلك ضروريا على الايتجارة الربح عانى ذلك ضرية الدخل عن (١٦٠٪) من الفيمة الاسمية للاسم وعلى أن لا نقل تسبة هذا الربح عن (٥٠٧٪) من الفيمة الاسمية للاسم وعلى أن لا نقل تسبة هذا الربح عن (٥٠٧٪) من الفيمة الاسمية للاسم ، (مقيداً على اساس وحدات زمنية مدة كل منها على سنوات وتبدأ الوحدة الاولى من الربخ بدء الانتاج) وعق الشركة ان تدفع المساهمين (٧٪) من الفيمة الاسمية للاسم كفائدة سنويه على اقساط الاسهم المدنوعة فعلا من تاريخ دفعها حق بدء الانتاج :

على انه لا بجوز في أي حال من الاحوال بيح اى مادة من للواد المتعجمة بأسعار تزيد على اسعار المواد المائلة المستوردة من الاسواق العالمية في المستوردة من الاسواق العالمية في المستوردة المست



المادة الثانية عشرة

توزيع اسهم الشركة

تتميا للفائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع ابه أسهم جديدة تعرضها الشركة للبيسع الى غمير المساهمين السابقين في الشركة ، وذلك بعرضها او لا على الحكومة ومن ثم و بعد مُوافقتها على الجُهور لمدة لا تقسل عن شهر بن كاملين يبتمدئان من تاريخ اعلان ذلك في الصحف المحلية والاذاعة كما يجب تعيمين الحد الاعلى لعمدد الاسهم المسموح بها للشخص الواحد بالاتفاق مع الحكومة على أساس يعيج المساهمة في المشروع لجميع الراغبين في ذلك، وفي حالة عدم تفطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المده المذكورة ميحن عندالمذ للمساهمين السابقمين

اللادة البالية عدر و

عدم تنادل الشركة عن الاحتياز

لا يجوز للشركة الت تنقل او تؤجر هذا الامتياز او الانتصراب باي حلى ار سلطة تحولة لهما عوجبه دون ان محصل على موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

المادة الرابسة عشرة

فسخ الامتياز

يجوز للحكومة مع مراعاة أحكام القوةالقاهرة والتحكيم من هذا الاتعاق ان نصبح الامنيار بعد اخطار الشركة بذلك محريرا بئلاثة أشهر عند وقوع أحد الامور التالية: _

- أذا تنارلت الشركة عن هذا الامتياز او عن اي حق فيه او عن ابه صلاحية مخولة لها بموجبه او اجرت او تصرفت قيد على وجد آخر يدون الحصول على موافقة الحكومة الخطية .

- ب—اذا رهنت المشروع دون موافقة الحكومة .
- جـــاذا صدر امر واتخذ قرار نضائي قطعي بتصفية الشركة.
- د ... إذا خالفت الشركة احكام المادة (٢) (نفقات الانتاج) من هذه الانفاقيه .
- ه -- أذا لم تتمكن الشركة من تأمين انتاج المواد المدرجة في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذه الانفاقيسة بعد انقضاء مدة الفترة التجربية وقدرها ستة أشهر بعداتهم المشروع على انه يجوز تمديد هذه المدة اذا اقنعت الشركة الحكومة أو بينت لها عن طريق التحكيم أن تفصيرها عن أنتاج الكيات اللازمة السد حاجة السوق المحلي نتيج عن القوة القاهر، أو عن أسباب فنية أخرى لا يمكن تلاميعا

عقوبات التقصير والمخالفات وفسخ الامتياز

يجوز الحكومة بالإضافة إلى ما ورد في المواد السابقة الن تعولما قسخ هذا الامتياز أوت تبلغ الشركة كلسا لاعظت منها المالا او تهاوة او عالمة أو تقصيرا في مراماة نصوص عدّا الاتفساق اخطارا تعلُّب فيسنه ازاة

اسباب الاهمال او التهاورن او المخالفة او التقصير في الاس او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الاخطار ، فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تسقطع الشركة ان تقنع الحكومة ان ذلك التخلف كانلاسباب مشروعة وانه لم يكن بامكانها تلافيها فيحق للحكومة عندئذ إما ان تفرض غرامة على الشركة مقابل العطل والضرر الحاصل مع تمديد مدة الاخطار او ان تبلغ الشركة فورا فسخ هذا الامتيازا وان تفرض عليها كلتا العقوبتين وفي حالة اقرار فسخ هذا الامتياز بموجب الاحكام الواردة فيه لا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن أي عطل او ضرر او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تتكبدها من جراً ذلك .

المادة السادسة عشرة

حق شراء المشروع

يحق للحكومة شراه المشروع او اي جزء منه خلال مدة الامتياز ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير

 T — القيمة الفعلية للمشروع قائمًا مع ما يشتمل عليه من الانشاءات والمعدات والالات كما عرفت في هذه الانفاقية محسوما منها القيمة الحقيقية لاستهلاكها حتى تاريخ استلام الحكومة للمشروع .

و يجب ان تتم عملية شراء المشروع من قبل الحكومة بالاتفاق بين الطرفين ، واذا لم يكن من المستطاع تسوية هذا الموضوع بهذه الطريقة فتطبق نصوص التحكيم من هذه الاتفاقية .

انقضاء مدة الامتياز

 عندما تنقضي المدة الممنوحة في هذا الاتفاق يحق للشركة بموافقة الحكومة منابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تتفق واياها مع الحكومة .

٧ ـــ عندما تقرر الحكومة فسخ الامتياز للاسباب الواردة في هذه الاتفاقية فيحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تتفق واياها مع الحكومة .

كل اخطــــار ترغب الحجكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الاتفاق يرسل بالبريد المسجل الى مكتب الشركة الرئيسي في عمان ويعتبر انه تبلغ للشركة منذ تاريخ تبليغه الى رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه قانونــا .

المادة التاسمة عشرة

التقارير الدورية

على الشركة ان تقدم لوزير الاقتصاد الوطني خلال ستة اشهر من توقيع هذا الاتفاق تقريراً مفصلاً عن الاعمال التي قام بها وينوي القيام بها مجلس الادارة لتحقيق اغراض هذا الامتياز بشكل كامل ونسيخا عرب المنظمات والمواصفات التفصيلية والمشروحات اللازمة لجميع الاشغال وبجوز لوزير الاقتصاد الوطني تمسنديد هذه المدة أأذا اقتنع باسباب موجبة للتمديد .

كما يشترط على الشركة ان تواصل بعد ذلك تقديم تقارير نسف سنوية لوزير الافتصاد الوطني تبين فيها مدى التقدم الذي احرزته لتحقيق غايات هذا الامتياز وتستمر في تقديم هذه التفارير حتى ذلك الوقت الذي يكتمل فيسه بناء المعامل ويشرع في الانتاج على شكل تجاري على ان لا تتجاوز عملية انجاز المشروع مدة ثلاث سنوات من تاريخ طرح العطاء عن ستة أشهر من تاريخ سريان مفعول هذا الامتياز .

لادة المشرون

التحكم

اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن نفسير او تطبيق أي نص من نصوص هذا الانفاق او فيها يتعلق بأي قرار أو اجراء يتخذ بمقتضاء ولم يكن من المستطاع تسويته بالانفاق بين الفريقين نحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكما واحداً مع محكم ثالث يتفق المحكان على تعيينه واذا اختلف المحكان في تعيين المحسكم الثالث او اذا لم يعين احد الفريقين محكما عنه فأن اعلى محكمة قضائية في المملكة الاردنية الهاشمية تقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقا للقوانين المعمول مهافي المملكة الاردنية الهاشمية.

حرر هذا الاتفاق بنسختين في عمان في اليوم ٢٣ من شهر ربيع الثاني سنه ١٣٧٧هجرية الموافق لليوم ١٩ من شهر تشرين الثاني سنه ١٩٥٧ ميلادية

مندوب الشركة المفوض بالتوقيع

مندوب الحاسكومة المفوض بالتوقيع

خى داخمين للنكال منكر والميكة للأدونية المايمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۲۰) لسنة ۱۹۵۸

قانون المشائل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المشائل لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المادة ٧ -- يكون للإلفاظ والعبسارات الواردة في هــذا القانون الماني المتعمصة لما ادناه إلا إذا دلت القرينـــة

أ - أمني كامة (مشتل) كل ارض مهما صغرت مساحتها مسورة أو غير مسورة تستعمل لاغراض استلبات ودور الاشجار المثمرة أو غير المثمرة أو اصولها أو كليها يقعيد تطعيمها أو عدم تطعيمها ثم يهما للمزارعين داخل البلاد أو خارجها .

ب ـ وتشمل كلمــة (مفتش) أي موظف يعينه أو ينتدبه وزير الزراعــة لغاية التفتيش الفني على اعمــال المشاتل.

ج ـ وتشمل عبارة (صاحب المشتل) الشخص المسؤول عن ادارة المشتل .

المادة ٣ — لا يجوز المباشرة باعمال المشائل في أية بقعة من المملكة بدون ترخيص من وزارة الزراعة وفق النموذج المعين في الجدول الملحق بهذا القانون .

الماده ٤ — تقدم طلبات ترخيص المشاتل على النموذج المعين في الجدول الملحق بهـذا القانون الى مـكاتب وزارة الزراعة وعلى الموظف المسؤول ان يقوم بالكشف على الارض المنوى غرسها ويرفع الطلب مرفقـــًا بتقريره الى الوزير للنظر فيه.

الماده ه — إذا وافق وزير الزراعة على الترخيص اعاد الطلب مرفقا بهذه الموافقة الى المأمور الذي ارسله لاصدار الرخصة إلى الطالب بعد دفعه رسم الترخيص وفي حالة الرفض يبلغ الطالب الاسباب التي دعت الىذلك.

الماده ٦ — لا يجوز ترخيص مشتل إذا كانت الاعشاب الضارة المبينة فيما يلي نامية في ارضه وهي: —

اسمسه العامي	اسم النبات بالعربيسة		
Gynodon dactylon	النجيال		
Cuperus rtundus	السعيدة		
Sorghum halepensis	القرام		
Erogrotis bipennata	الحلفاء		
Orobauche S.P.P.	المسالوك		

المادة v — المشاتل الخصوصية والمشاتل التي تلشئها دوائر رسمية غير وزارة الزراعة أو تلشئها مؤسسات خاصــة تعتبر خاضعة لاشراف وزارة الزراعة ومكلفة بتنفيذ كافة التعليات التي يصدرها موظفوها المختصون .

المادة ٨ — يعقد وزير الزراعة أو من ينتدبه كل سنة اعتباراً من آخر آب اجتماعاً لاصحاب المشانل يبحثون فيه كلفة الانتاج ويقررون فيه تاريخ البيع واسعاره للموسم الزراعي وتعتبر الاسعار ملزمة .

المادة ٩ ـــ يجوز لوزير الزراعة أن يستحب ترخيص المشتل في الحالات الاتيه : ــ

أ ــ اذا ثبت ان صاحب المشتل لا ينتج اشجاراً صالحة في مشتله لعدم خبرته أو لعدم وجود خبراه
 لديه في اصول المشائل

ب ـ اذا ثبت ان صاحب المشتل لايتفذ تعليمات المفتشين في اصول العناية والمكافحه .

ج ـ اذا ثبت ان صاحب المشتل لا يكافح الامراض والحشرات ولا يستأصل الاعشاب الغبارة التي المتبارة التي النبت بين الاشجار .

د ـ اذا ثبت ان صاحب المشتل لا يعني العناية الكافيه بقلع الاشجار والاصول بكامل جذودها أو يسيح اشجاراً ذات جذور معقوفة أو سوق (جمع ساق) مجروحة أو مخدوشة أو منعثورة

State Life

نى در طبين للسك كار ورافيكة للأرونية المائمة

بمقلضي المادة (٣١) من الدستور وبناءعلى ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۲۱) لسنة ۱۹۰۸

قانون تصديق امتياز التنقيب من البترول الممنوح للسيد جورج ازميري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق امتيّاز التنقيب عن البترول المنوح للسيد جورج ازميري لسنة ٨٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ تعتبر اتفاقية الامتياز المعقودة بين الحكومة والسيد جورج ازميري المصحوبة بهذا القانون صحيحة و نافذة بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

1404, 4/10

وزير الداخلية وزير الماليــة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة وزير الاقتصاد الوطني رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة فلاح المدادحية خلوصي الخيري انسطاس حنانيا ابراهيم هاشم وزير المواصلات وزير النزبيةوالتعليم وزيرالمبيعة والشؤونالاجتاعية وزير الزراعة ووزير العدلية بالوكالة والدفاع أحمد الطراوله

المادة ١٠ ـ أ ــ لايجوز بيع اشجار تدل جذورها أو سوقها على انها تحوي بيوضاً أو آثاراً لنخر حشرات ناخرة كالديدان الشريطيه (Nematodae) أو "قادوح (CA pnodia) أو القادوح الكبير (Ccrambyx Dux) أو القادوح الصغير في التفاحيات (A Grilus sin) أو قادوح الفرع والساق (Zozeura pyr) أو اية حرشفة من الحراشفالمختلفة أو منا قطنيا أو امراضا كالعنن

ب ـ لوزير الزراعه بتنسيب و كيل الوزارة أن يأس باتلاف أية كمية من الفراس الموبوءة وغير الصالحة

المادة ١١ ـــ يمنع تكاثر اللوزيات ما عدا الكرز في كافة المشائل الحمموصيه .

المادة ١٢ -- بجوز لوزير الزراعة ان محدد عدد المشاتل المرخصة ويمتنع عن ترخيص أي مشتل جديد اذا وجد ان ان عدد المشاتل في البلاد يعتبر كافيا لانتاج حاجتها من الاشجار .

المادة ١٣ — على صاحب المشتل ان يمغيظ لديه بسجل يزوده به قسم البستنة في وزارة الزراعة ويدون فيه البيانات المطلوبة بحسب تعليات المفتش الفني

المادة ١٤ --- يجوز لوزير الزراعة أن يمنح مكافأة مالية لا تزيد قيمتها على اربعة دنانير الى صاحب أي مشتل وجد مشتله نموذجياً من حيث العناية به على اعتبار ان لكل مساحة تنتج في السنة مالا يقــل عن اربعة الاف غرسة مطعمة صالحة ومرخصة للبيع ودينارين لكل ثلاثين الله غرسه حرجية .

المادة ١٥- المستمتبر حسابات المشتل خاضمة لتفتيش محاسمي الحكومة .

المادة ١٦ -- يستوفى رسم ترخيص سنوي للمشتل قدره +ساية فلس.

المادة ١٧ — كل من بخالف اي حكم من احكام هــــذا القانون أو أحكام أي نظام صدر بموجيه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين دينارآ

المادة ١٨ - لجلس الوزراء بتنسيب وزير الزراعة ان يعبدر انظمة التنايية احكام هذا القانون .

المادة ١٩-- رئيس الوزراء ووزيرا الماليه والزراعه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القاتون .

الحسين بن لحمزل

بين حكومة المهلكة الاردنية الهاشمية وجورج ازميري

١ ـــ المادة ١ ــ الغرض من الانفاقية

٧ - ، ٧ ـ مدة الاتفاقية وملكية الحكومة للسمتلكات

٣ ــ ، ٣ ـ المنطقة المشمولة

٤ - ١ - اختيار المساحات ومدة التحريات السطحية أو الجيولوجية وحق التنفيب .

ه - ، ه - خطوط الانابیب والمنشآت الاخری .

٣ --- ٣ - التقاير .

٧ - ١ ٧ - التزامات الحفر .

٨ -- ١ ٨ - آلات زميري ،

٩ - ، ٩ - الاحتياطات لمنع اللاف الطبقات الحاملة للزيت.

١٠-- ، ١٠- قياس الانتاج والحسابات.

١١ -- ، ١١ - التفتيش .

١٢ -- ، ١٢ ملشآت المواصلات .

١٣- ، ١٣- استعال الما. والمواد الاخرى .

١٤ -- ١٤ مملك واستلجار الاراضي .

ه ١ -- ، ١٥ - حق الحكومة في انشاء الاشغال العامة . ١٦ -- ١ ١٦ حتى التنقيب عن المعادن الاخرى واكتشاف الاثار .

١٧ -- ١٧ - الاعقاء من الضرائب.

١٨ -- ١ ١٨- استعمال المنافع العامة .

١٩ -- ، ١٩ - الموظفون الآردنيون . ٠٠- ، ٢٠ الرَّامات عامة .

۲۱ -- ۲۱ - ۲۱ فين الحرب.

٢٢ - ، ٢٢ عقود تأسيس وأنظمة الشركات. ٣٣- ، ٣٣ـ حق الحكومة في التمثيل.

٢١- ، ٢١- التنازل عن الحقوق .

٢٥-- ٢ ه ٢٠ القوة القاهرة.

٢٧- ، ٢٧- التحكيم.

٧٧- ، ٢٧- مكتب زميري في الاردن .

۲۸ - ۲۸ الرامات الاعاج

٢٩- ١ ٢٩- الاستهلاك الحلي.

والمنات العانية .

٣١- تساوي المصص في الارباح الناتجمة عن زيادة الدخل الاجالي المصحب على المصروفات

٣٧ ـــ المادة ٣٣ ـ الاتاوات. ٣٣ ــ ، ٣٣ــ للمحكومة ان تتقاضي الاناوة عينا ٣٤ ـ ٣٤ ـ بيع البترول ـ العملة الاجنبية . ٣٥ ـ ، ٣٥ حتى استيراد المواد الحام . ٢٧- ٥ ٢٧- شراء المواد الخام. ۲۷ ع ۲۷ نقل الاموال ٠ ٣٨ - ٣٨ الحاية من قبل الحكومة. ٩٩ - ١ - ١٤ - ١٤ - ١٤ - ١٠ - ١١ الطوابع . . ي _ _ ، ع _ المخالفات من قبل زميري .

٢١ - ١٠ ٢١ - تاريخ ابرام الاتفاقية .

١١ ــ ، ٤١ ــ النصات العربي والانكليزي .

بين حكومة الملكة الاردنية الماشمية

وجورج أزميري

المسادة - ١

الغرض من الإتفاقية

تمنح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسهاة فيا بعد وبالحكومة») جورج زميري المسمى فيا بعد (زميري») أو ورثته أو من يخلفه أو من يحول البهم حقوقه (بشرط ان لا يكون للحكومة اعتراض لاسباب سياسية او تتعلق بالا من على أي فرد من هؤلاء الورثة أو ممن يحول الهم حقوقه او من المالكين المشرفين لمؤسسة تجارية غير منظمة كشركة أو من الرؤوساء والمدراء لمؤسسة تجارية منظمة كشركة زميري تخلف زميري أو يحول البها حقوقه) الحق المطلق ضمن شروط المادتين ٣ و ٤ ، للتنقيب عن البترول ، بما فيهالغاز الطبيعي وجميع مواده الها يدرو كاربو نية الاخرى، ولاستخراج واستغلال هذه المواد، والملكية المطلقة لكافة هذه المواد المسكتشفة او المنتجة من المنطقة المذكورة وحق تخزين ، ونقل وبيع ، وتصليع ، وتكرير (بموجب المادةه) وتصدير المواد المكتشفة از منتوجاً تها وحق القيام بجميع الاعمال الضرورية لاغراض هذه العمليات، ويشمل حق التصدير حق اختيار وضبط الوسائل الحاصة بد . ولزميري عوجب هذه الاتفاقية الان وفي أي وقت اثناء مدة هذه الاتفاقية مزة تأسيس شركة ؛ أو شركه مساهمة ، أو منظمة من اصحاب الاعمال المشتركين في مصالح معينة ، أو شراكة أو أي أوع آخر من المنظمات التجارية ، وذلك لتنفيذ غايات هذه الانفاقيه .

المسادة ه

خطوط الانابيب والمنشآت الاخرى

اذا وجد البترول بكميات تجارية تكني لتبرير بناه خط انابيب للتصدير من المملكة ، او الى مصفاة البترول ان انشئت ، يتعهد زهيري بالقيام بانشاء خط انابيب وعلى زميري ان يسلف رأس المال اللازم لتفطية تكاليف مشل خط الانابيب هذا على ان يعتبر رأس المال هذا جزءاً من المصروفات المنصوص عنها في المادة ٣١ . يجب ان يمتد خط الانابيب الى نقطة انتهاء واقعة على خليج العقبة او الى اي ميناه بحري آخر (اردني او غير اردني) يتفق عليه بين الحكومة وزميري ، او الى مصفاة قائمة ضمن المملكة . على زميري ان يقدم للحكومة في اقرب وقت ممكن بعد النبي يكون قد ثبت اثناه الاعداد لانتاج البترول وجود كميات كبيرة تكفي لتبرير بناه خط انابيب مخططا لمشروع بناه هذا الخط ، ولزميري الحق في انشاء وتشغيل منشآت لتصنيع وتكرير البترول او مركباته بموجب شروط ينفق عليها فيا بينه وبين الحكومة .

w inl t

التقيار

- أ للحكومة الحق، عن طريق ممثليها المفوضين رسميا، في زيارة اعمال زميري في الاردن وتفتيش جميسم سجلات العمليات الحيولوجية والجيوفيزيكية بالاضافة الى جميع الخرائط المحتوية على ممثل هذه المعلومات وكافة بجوعات العينات الجيولوجية، للصخور المتكشفة اله عينات الحفر الالي، والمتحجرات، وكافة المصورات الجوية الحاصة بالاردن والموجودة في حوزة زميري.
- ب سبحلات حفر الابار : على زميري ان يحتفظ بسجل حفر لجميع الابار التي حفرها في الاردن مبينا فيه العمـق وحالة و تكوين الطبقات التي تمر بها أو تخترقها آلة الحفر وعليه ان يقدم مثل هذه المعلومات كما قد يقرر . وتخضع السبحلات مع مجموعات عينات الحفر الالي للتفتيش في جميع الاوقات المعقولة من قبل اي شخص تفوضه الحكومة لهذا الفرض .
- ج على زميري ، في مدة لا تقل عن سبعة (٧) أيام قبل البد، في حفر اي بار تجريبية ، او اعدادية ، او بار ماه ان يبلغ الحكومة خطيا برغبته للقيام بهذا ، معينا موقع البار المنوى حفرها و تاريخ الحفر . اذا اعترضت الحكومة على موقع اي بار ، على ان يكون هذا الاعتراض محددا باسباب قدسية او تتعلق بالامن ، فعليها ان تشعر زميري بدلك خلال مدة السبعة أيام ذاكرة اعتراضها ومبينة المواقع المقبولة على مسافة ، ٥ مترا من الموقع المقترح اذا كان الاعتراض لاسباب دينية وعلى مسافة ، ١٠ متر من الموقع المقترح اذا كان الاعتراض لاسباب دينية وعلى مسافة ، ١٠ متر من الموقع المقترح اذا كان الاعتراض لاسباب دينية الحكومة حول اسباب اعتراضها و يحب ان ينال أي تغيير في الموضع المقترح موافقة الطرفين المشتركة .
- د بعد المباشرة الحفريات على زميري خلال سبعة (٧) ايام من انتهاء كل شهر ٤ ان يبلغ الحكومة خطيا عمق البئر في نهاية الشهر والافق الجيولوجي الذي اخترقه البئر .
- - العمق والانابيب الجوفية وسجل استعبال الاسمنت في البئر

المادة به المادة به مدة الاتفاقية وملكية الحكومة للمعتلكات

مدة هذه الاتفاقيه خمس وخمسون (٥٥) سنة تقويمية تبتده من ناريخ نفاذها في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية ، والا فتنتهي مدتها كما ورد في المادة ، ولدى انتهاه مدة الخمس والخمسين (٥٥) سنة تصبح جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات المستعملة للتنقيب عن البترول المكتشف وفقا لهذه الاتفاقية وانتاجه وتخزينه ونقله ملكا للحكومة دون اى مقابل .

المسادة ٣

النطقة المشمولة

أ -- ان المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية لاغراض التحريات السطحية او الجيولوجية هي المناطق التي لم يختارها بولي من المملكة بموجب الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وبينه بمقتضى الفانون رقم ()) لسنة ١٩٥٦ المنشور في العدد ١٩٦٠ من الجريد: الرسمية تاريخ ٢ شباط سنة ١٩٥١ والتي تساوي تلتي (إل) مساحة الاردن الكلية ، وتدخل ضمن هذه المناطق الاراضي المخمورة تحت البحيرات والانهار والمحيطات أو الواقعة على الرصيف الفاري. ب -- ان المنطقة التي يشملها الحق المطلق بموجب هذه الاتفاقية للتنقيب والاعداد للانتاج والانتهاج هي مساحة بجب ان لا يزيد مقدارها عن نصف (إل) المناطق الباقيه من المملكة الاردنية التي لم ينتخبها بولي هذه المساحة التي ستلتخب بعد اجراء التحريات السطحية أو الجيولوجية بالسكيفية الواردة في المادة م

المسادة

اختيبار المساحات ومدة التحريات

- أ -- على اذميري أن يبدأ بتحرياته السطحية أو الجيولوجية في المناطق المبينة في الفقرة (أ) من المادة م وذلك خلال شهر بن الربخ نفاذ هذه الانفاقية وعليه خلال مدة السنة (م) أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن يختار مساحة من الثلثين اللذين لم يختسارها بولي لا تزيد على تلت (ب،) مساحة الاردن السكلية والتي بجوز أن يشمل أراضي غير متلاصقة بعضها ببعض. وعلى أزميري أن بشعر الحسكومة خطيا بالمساحة المختارة وأن برفق بأشعاره خارطه موقعة تحدد المساحة المختارة وتصبح هذه الخارطة عندها جزءا أساسياً من هذه الانفاقية وطي أزميري أن يناشر بحفريات التحري في هدذا الثلث المختار خلال ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ نفاذ هذه الانفاقية .
- ب خلال فترة النمانية عشر شهرا التي تسبق مده عمليات الحفر على ازميري ان يقوم بأجر اه تنقيب جيوفيريكي فى مساحة لا نفل عن (٢٢٠٠٠) اثنين وعشرين الف كيلو متراً مربعا على ان تشمل هذه العمليات ما لا يقل عن (١٠٠٠) الف كيلو متر مربع من التنقيب السرمولوجي وذلك من منطقة التلتين للتبقيمة بعد ان اختسار بولي منطقة امتيازه وعلى السيد ازميري ان يقدم المحكومة تقارير فنية كاملة عن تلك الإعمال .
- ره لا تزيد مدة التحريات عن ست (٦) سنوات اعتباراً من ناريخ نفاذ هذه الاتفاقية الا أنه يجوز بناء على خيار زميري تمديد هذه المدة لفترتين (٢) اخريين كل فزة لمدة سنتين ، على شرط أن يكون زميري قد تمشى مع النصوص الاخرى الواردة في هذه الاتفاقية .
- ه اذا لم يكتشف البترول بكيات تجارية خلال مدة الست سنوات ، أو اي تمديدات لها ، ينتعي المسلل



Illes A

آلات زميري

- أ _ يحق لزميري طيلة مدة هذه الانفاقية ان يصدر بدون اي قيد او ضريبة اية معدات اختبار او حفر وقطع الغيار ، والطائرات ، والسيارات ، والالات والمعدات الاخرى الخاصة بزميري والتي لا تكون لما آنذاك حسب اعتقاده حاجة لا ستمالها في الاردن للعمليات الجارية ، على شرط ان لا يتضمن حتى التصدير هذا اية آلات او معدات ضرورية للائتاج الفعال والتيخزين وتصدير البترول .
- ب _ اذا فشل زميري في أيجاد بترول بكيات تجارية في نهاية مدة التنقيب، او عند التنازل التام (المادة ٢٤) ، فله الحق بان يصدر دون قيد او ضريبة جميع او جزءا من آلانه او المنشآت المنقولة او الانابيب الجوفية او أي معدات أخرى الا انه للحكومة الحق عند ذلك في شراه أي من هذه الاشياء بسعر يتفق عليه او يحدد بالتحكيم و تصبح عند ذلك المعلكات غير المنقولة ملكا للحكومة دون اي مقابل .

المادة و

الاحتياطات لمنع اتلاف الطبقات الحاملة للزيت

على زميري ان يتخذ جميع الاجراءات العملية والصحيحة لمنع تسرب الماء بصورة مضرة الى الطبقات المحتوية على الزيت وعليه ان يسير بعملياته بأسلوب عملي وباستخدام الاساليب العامية الملائمة ·

ان زميري هو المختص الوحيد بالصلاحية لتحديد مقدار الانتاج لآبار الزيت او الغاز الا اذا بينت الحكومة بارث مقدار الانتاج مضر بالحقل ككل .

المادة و

قيـاس الانتاج والحسابات

على زميري ان يقيس في مكان الانتاج في الاردن جميع كيات البترول المنتجة باستخدام الاساليب المتبعــة عادة في الاعمال الفنية الممتازة لحقول الزيت والمحكومة ان يكون لها ممثل عنها حاضرا في جميع الاوقات.

على زميري ان محفظ في الاردن حسابات وافية وصحيحة لجميع الكيات التي بجري قياسسها ولممثل الحكومــة المفوض رسميا حق الاطلاع على سجلات زميري المحتويــة على هذه الحسابات في جميع الاوقات المعقولة .

المادة ١١

التفتدش

يمتى لاي شخص تفوضه الحكومة رسميا ان يزور ويقتش جميع اعمال زميري في الاردى. وعلى زميري اذا طلب منه ذلك ان يضع تحت تصرف هذا الممثل شخصا أديه الكفاءة ليشرح للممثل عمليسات زميري ويقسدم له جميسع المعلومات اللازمة .

الدة ١٢

منشآت المواصلات

بحوز لزميري دون أي ضريبة ولكن ضمن نطاق الفانون المحلي اتامة واستمال اجهزة البرق والماتف والرأه يو والتلفزيون لاغراض عملياته بموجب هذه الانفاقية في الاردن وانشاء المطارات وحق الطيران في الارد، لاغراض المستح او لاية اغراض اخرى من هذا النوع حسبا تتطلبه عملياته بموجب هذه الانفاقية ٢ ــ نسخ عن جميع سجلات الحفر ووقت الحفر والعينات والمقاطع الكهربائية وغيرها منالمقاطع المحتفظ بها .

٣ _ نتائج كافة تجارب البئر ، يما في ذلك الضغط الناتج على فوهة البئر وقعره .

٤ - جميع التحاليل التي اجريت على العينات الناتجة عن الحفر الالي وجميع التفسيرات التي استنتجت عنها سواء
 تام بتحليلها زميري او اعدن له .

محبل الاتمام للبئر اذا كان البئر قد اتم كبئر منتج .

٣ - سجل اغلاق و اخلاه البئر اذا كانت قد اغلقت و آركت . بشترط عند رجود بنر لم تكن قد اغلقت و تركت عند تسليم تقرير الانمام ، بل اغلقت و تركت ويا بعد عان مثل هذا السجل يجب ان يقدم خلال عشرة (١٠) ايام من تاريخ اخلائه . و بجب ابلاغ الحكومة قبل اغلاق و اخلاه اي بئر و بجوز للحكومة بعد ذلك ان تبلغ زميري خلال سبعة (٧) ايام من تاريخ استلامها تبليغه بعدم فناعتها بالطرق المستعمدة ، و في هذه الحالة على زميري ان يتأكد من ان البئر قد اغلق و اخلى حسب الاصول المعتادة و المقبولة لضارف السلامة .

يجب أن ترفق بالتقرير العينات المأخوذة من الطبقات المخترفة وتحاليل مثل هذه الطبقات ونبينات من جميع السوائل التي تعمادفها آلة الحفر مع ذكر العمق والافق الجيولوجي التي وجدت فيه · وتحاليل جميع هذه السوائل ، هذا اذا أخذت عينات وأجريت العجاليل عليها .

اذا استلم زميري، ار نام باجرا. تحليلات أخرى للسجلات او المينات او نفاسير أخرى لهذه التحاليل بعد تقديم الاتمام، فعليه ان يقدم للحكومة نستخا عنها حالا .

- و المعلومات الجيولوجية: يجب ان يقدم للتحكومة خلال مدة شهر واحد(١) من انتهاء كل فصل تقرير ااستكشافيا
 فصلياً عن ننائج الاعمال الجيولوجية والجيوفيزيكية التي اجراها زميري ، مع الحرائط المحتويه على مثل هذه
 المعلومات ، والعينات المأخوذة من كافة الصحور المتحصصشفة ، وعينات الحفر الالي ، والمتحجرات والصور
 الجوية المأخوذة لمثل هذه الفايات
- ز نؤمن الحكومة لزميري مالا جميع السجلات والبيانات والملومات بما في ذلك الصور الجوية المتوفرة لدى الحكومة او الق يمكن ان تحصل عليها او الخاصة بجيولوجية وتضاريس الأردن الطبيعية .
- ح تحفظ سرأ جميع العلومات المتعلقة بالبترول والمقدمة من زميري الى الحكومة او من الحكومة الى زميري الاكما بجري تسريحها بالانفاق المشترك بين الطرفين المتعاقدين .

i Mat y

التزامات الحقر

على زميري ابتداء من الفقر أت الزمنية المبينة في المادة ؛ (أ) و (جه) ان يحفر في الثلث الذي يختاره عقدار لا يقل عن و درج قدم في السنة ، وفي حالة قيام زميري باجراء حفر في هذا الثلث خلال النمانية عشر (١٨) شهرا اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ينقص التزام المغر ، البالغ قدره . . . وجع قدم في السنة في هذا الثلث مقدار مماثل بالاقدام المفر ، واذا تام زميري بعفر مقدار زيد على . . و وح تدم في السنة في الثلث المفتار يقيد مقدار الحفر الزائد بالاقدام لحساب الترامات المفر السنوات التاليه في هذا الثلث . وعلى زميري ان يستمر في حفر و و و درج في السنة حتى يتم استكشاف جمع المنطقة المشمولة في الثلث المفتار استكشاف تاما الا اذا كان زميري قد تنازل عن النطقة المشمولة أو اية اقسام منها بالطريقة المبينة في المادة به

ان التنازل الجزئي عن اي جرء من الثلث الهنتار لا يخفض الترامات المفر هذا الثلث الذي يختاره زميري بعد انقضاء مدة السنة أشهر المشار اليها في المادة ، من هذه الانفائية .

Joseph Contract

: المادة ـ ه١

حق الحكومة في انشاء الاشغال العامة

ليس في هذه الاتفاقية ما يقيد حق الحكومة في ان تنشيء أو تصون فوق الاراضي الموجودة في حوزة زميري أو تحتها او بجوارها أو عبرها اية طرق أو سكك حديدية أو اقنية أو سدود واقية او مراكز شرطسة او اعمال عسكرية او خطوط اناييب او خطوط برق وهاتف بشرط ان تكون ممارسة هذا الحق في جميع الحالات بطريقه لا تهدد عمليات زميري

المادة - ١٦

حول التنقيب عن المادن الاخرى واكتشاف الآثار

اليس في هذه الاتفاقية ما يقيد حق الحكومه أو اي شخص مفوض من قبلها في التحري، والتنقيب؛ واستفلال اية مواد غير المواد المشمولة في هذه الانفاقية سواء كانت في الاراضي الواقعة ضمن المساحة المحددة او عليها أو تحتها، باستثناء الاراضي التي تشفلها آبار زميري بشرط ان تكون تمارسة مثل هذا الحق بطريقة لاتهـــدد عمليات زميري او تتدخل في حقوقه، ويشترط ايضا ان تدفع الحكومة او الشيخص المفوض عنها حسبايكون الحال تعويضاً عادلا عن جميع المضرر الذي قديلحق بزميري من جراء ممارسة الحق المحتفظ به المذكور.

بيد انه ، اذا اكتشف زميري أنه مواد غير البترول، يكون له الحق اذا اختار ذلك ، الا فيا يتعلق بالماء والفوسفات ، والمواد المشعة ، اث يعد تلك المواد الانتاج ويستثمرها بشرط اث يسلف تكاليف عمليات الاستغلال ويشارك الحكومة مناصقة في الارباح وبجري الانفاق بين الحكومة وزميري على الشروط الاخرى الخاصة بالعملية اثر اكتشاف زميري واختياره الاستمرار بعملية الاستغلال .

ب ـ اذا اكتشف زميري اية آثار او اشياء ذات قيمة تارخية تنطبق عليها نصوص قانون الاثار الاردني رقم ۱۲۰۳ ما دا اكتشف زميري اية آثار او اشياء ذات قيمة تارخية تنظبق عليها نصوص قانون الاردني رقم ۱۲۰۳ ما دا الاردني روی الاردني رقم ۱۲۰۳ ما دا الاردني رقم ۱۲۰۳ ما دا الاردني رقم ۱۲۰۳ ما دا الاردني روی الاردني الاردني الاردني روی الاردني الاردني روی الاردني روی الاردني روی الاردني الاردني

14 _ 5all

الاعفاء من الضرائب

14-27(1)

استعمال المنافع العامة

يحق لزميري في سبيل انجاز عملياته المبيئة في هذه الاتفاقية استعمال المنافع العامة ﴿ كالسبكُ ۗ الحديثية والطرق والترع والانهار والجداول والمواني والمطارات وخدمات اراديو والبرق والتلفزيون) التي قد تواجد في اراضي

المادة س

استعال المباء والمواد الاخرى

يجوز لزميري ان يأخذ لاجل الاستعال في الاردن دون اي مقابل اية حجارة او حصمة او مواد مشابهـة علكها الحكومة والتي قد تتطلبها عملياته بموجب هذه الانفاقية ولكن ليس في هذه المادة ما بمنحـه حق القصرف بهذه المواد عن طريق المبيع او التصدير او غير ذلك.

وكذلك يجوز لزميري بدون أي مقابل اذ يأخذ او يستعمل المياه الخاصة بالحكومة التي قد تتطلبها عمليات. بموجب هذه الانفاقية الاانه يجب عليه ان لا يلحق الضرر بالاستعمال المحلي او الرياو الملاحة المعمول بها آنــذاك او يحرم اماكن السقى من كميات معتولة من المياه .

ويجوز لزميري مع مراعاة نصوص المادة ٦ (ج) ان يحفر آبار ماه للاستعال في عمليانه .

Des 21

تملك واستثجيمار الاراضي

أ ... تمنح الحكومة زميري بدون مقابل حق الاستعال والاشغال المثلقين وحقوق السطح لجميع الاراضي غمير المفتلحة الخاصة بالحكومة والتي قد مجتاجها زميري لاغراض عملياته بموجب هذه الانفاقية مع حقوق السطح المطلقة ليقيم عليها خطوط انابيب، وطرق، وخزانات، وموان،، ومنشأت للشحن، وأبة منشات او اعمال اخرى تتطلبها عمليات زميري، ويخضع استعال واشغال الاراضي الواقعة ضمن المؤسسات العسكرية الى ترتيبات يتفق عليها بين الحكومة وزميري.

ب- بجوز لزميري ان يشتري او يستأجر لاغراض عملياته بموجب هذه الانفاقية اية اراض أو بيوت او عمارات او حق المردر فوق اية اراض بشروط يتفق عليها مع المالكين كما نقدم . رعلى الحكومة از تتحذ الخطوات لضان كون تلك الحقوق او المستلكات قابلة للشراء او الاستنجار مقابل مبالغ لا تزيد عن تلك المداولة عادة في المناطق الواقعة فيها .

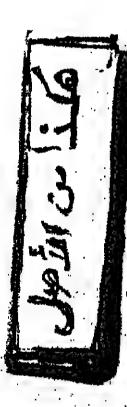
على الحكومة بنا، على طلب زميري ان تصفد اجرا، ات قانو تية سريعة المثلك الحقوق و الممتلكات نيابــة عن زميري وعلى حسابه ، حسها نتطلبه عملياته .

د ... بجب أن يجري ترتيب حق الامتلاك أو المرور فوق الاراضي المفتلحة الخاصة بالحكومة لاجل العمليات الفائمة عوجب هذه الاتفاقية بين الحكومة وزميرى على اساس التعويض العادل عن خسارتها كاراض مفتلحة

م الماد الى الحكومه بدون مقابل وعالة ليست اسوأ من حالتها عند الانتقال اية عتلكات كانت قدائنقلت من الحكومة الى زميري دون مقابل واكن وجد انها لم تعد ضرورية قليمليات عوجب هذه الاتفاقيه

و ... اذا سبب زمري ضرراً لاية ممتلكات في ظروف الحقق فيها او لم يتمكن من الحصول على موافقة المالك المسبقة فعلى زميري ان يدفع تعويضاً عادلاً عن ذلك الضرو

يجب أن يسلم أي اشعار لجدياء بالتعويض إلى زميري خلال سنة اشهر من تاريخ حصول الضرر للدعى به . واذا لم يستطع زميري والمالك من الاتفاق على مقدار التعويض تفصل الجاكم الاردنيه في الاسم .



المادة الا

زمن الحرب

للحكومة الحق اذا دخلت في حرب مع أية دولة اخرى، في استعال وسائل النقل والجسور والمرافى،والبرق والهاتف والاذاعة والتلفزيون التابعة لزميري في الاردن وذلك مقابل تعويض عادل.

لأدة ٢٢

عقود تأسيس وانظمة الشركات

على زميري ان يقدم لسجلات الحكومة كافة انظمة تأسيس أي شركة أو شركة مساهمة يشكلها زميري لأجل تنفيذ اعماله المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو عقود الاتفاقيات بين اصحاب الاعمال المشتركين في مصالح معينة وتعتبر اية نصوص فيها تتعارض مع هذه الاتفاقية لاغية المفعول .

لادة سه

حق الحكومة في التمثيل

للحكرمة الحق في ان تعين اردنيا كعضو في مجلس إدارة اية شركة أو شركة مساهمة يؤسسها زميري لعملياته وفقا لهذه الاتفاقية أو في لجنة ادارة تابعة لزميري أو لأصحاب الأعمال المشتركين في عمليات زميري في الاردن ويكون هذا العضو الاردني متمتعا بالحقوق والامتيازات ويتقاضى المكافآت التي يتفق بين الحكومة وزميري عليها ولكن على ان لا تقل هذه المكافآت عما يتسلمها اشتخاص آخرون في منصب مماثل ويكون لهذا العضو الاردني أو للموظفين المعنيين حق تفتيش جميع الحسابات والسجلات الحاصة لعمليات زميري في الاردن .

re sall

التنازل عن الحقوق

- في اي وقت قبل اكتشاف البترول بكيات تجارية محق لزميري أن يتنازل نهائيا للحكومة عن جميع الحقوق
 في كامل المساحة المشمولة بالثلث المختار . بشرط ان يقدم للحكومة اشعارا خطيما مدته تسعون (٩٠) يوما
 بعزمه على التنازل وبشرط ان لا يكون زميري في حيثها مقصرا عن تسمديد اية دفعات مستحقمة بموجب
 المارة معدد
- ب في أي وقت بعد اكتشاف البترول بكيات تجارية محق لزميري ان يتنازل عن أية مساحة أو أقسام منها أو عن كامل المنطقة المشمولة في الثلث المختار منهيا بذلك العمل جذه الانقاقية بالنسبة للمساحة أو الجزء الذي تنازل عنه من الثاث المختار وذلك إذا رأى زميري انه من غير المربح القيام باعمال اضافيه من محريات جيولوجية أو جيوفيزكية أو حفريات جارية أو حفريات تالية في أي مساحة أو المساحات أو كامل المنطقة المشمولة في الثلث المختار التي نختار زميري التنازل عنها . ويجب تقديم اشعار خطي مسدته تسعون (٩٠) يوما بالمعزم على التنازل عن أية مساحة أو جزء منها . وفي حالة وجود آثار منتجة في أية مساحة متنازل عنها تصبح أية آبار أو معدات أو منشآت متعلقة بانتاج تلك الابار مذكا للحكومة دون مقابل بعد انتهام حلية الاشعار البالفة تسمون (٥٠) يوما إلا إذا اختار زميري في هذا الاشعار استمرار تشغيل بلك الابار النساء المدة المحدودة في المادة (٧) و تبعا المنصوص الاخرى في هذه الانفاقية .
- ج _ ان التنازل الجزئي عن أي اجزاء من الثلث المتعار من قبل زميري لا ينقص من الترامات المجر المرتبة علية .

الاردن ، وذلك مقابل دفع القيم المحددة في التعاريف السارية على المشاريع المستاعية الاخرى لاستعبال هذه المنافع نفسها ويحق لزميري استعبال أية وسائل المواصلات في البر أو الماه او الجو لتنقلات مستخدميه ونقل مواده وبضائعه وعليه بالطبع ان يعمل بموجب القوانين والانظمة التي تطبق على وسائل النقل هذه.

المبادة ١٩

الموظفون الاردنيون

- أ على ازميري ان يستخدم رعايا المملكة الاردنية بقدر المستطاع لجميع الاعمال التي يحتساج اليها ازميري والتي يصلحون لها وذلك تحت اشراف مستخدي ازميري الفنيين ولمكن اذا كان العالى المحليون، حسب اعتقاد ازميري غير مناسبين فله الحق بجلب عمال من الحارج وذلك بعد ان يحصل على موافقة الحكومة على الانمتنع الحسكومة عن اعطاء مثل هذه الموافقة امتناعا غير معقول، وتعطى الافعلية في هذه الحالة لعالى البلادالعربية المجاورة على السيخدمين فنيين ومهنيين. أي المجاورة على السيخدمين فنيين ومهنيين. أي مستخدم يجلبه ازميري يسبب بسوه سلوكه أو لاسباب تتعلق بالامن ، اخلالا بالامن أو تشويشا عاما يفصل عن العمل بناه على طلب الحكومة ، وعلى ازميري ان يدفع العالى الذين يستخدمهم اجراً معقولا يقره ويعينه ازميري عند استخدام العالى ، توافق الحكومة على اعطاء ازميري الحاية نفسها التي تعطيها المؤسسات الاردنية أي يتعلق بمطالب الحادات العمال ، والاضرابات والعمض والمشاكل العالية الاخرى .
- ب -- يتعهد ازميرى عالى انتاج الدترول بكيات تجارية ، بعدريب اردنين لاستخداعهم في المستقبل في ملاك الحكومة او لدى ازميري في صناعة البترول ، وذلك بتدريبهم في الاردن او في أي مكان آخر في المعاهد المهنيه أو في الجامعات او في صناعة البترول ، على ان لايفل عدد الاردنيين الذين يتدربون خارج المسلكة في أي والمت عن خسة اشخاص . إلا اذا اصبح انتاج البترول مربحاً بشكل كانى لتبرير زيادة هذا المعد ، وفي هسده الحالة تقرر الحكومة مع ازميري مدى زيادة العدد الى حد يهدف الى سد احتياجات المعليات الى الموظفين .

ويلتخب الاشخاص الذبن يرسلوا للتدريب من قبل الحكومة من بين مرشحين اكفاء بالتشاور مع ازميري الذي يقوم بتعيين اماكن للتدريب.

ج -- على ازميري ان يقدم الى الحصكومة تائمة بموظفية ومستخدميه وعماله مع عناويتهم الكاملة ويتعهد بأعلام الحكومه كل ثلاثة أشهر بأي نفير بكون قد حدث ، وعليه ان يقدم للحكومة أيضا أية معلومات تتعلق بأي من موظفيه او مستخدميه وذلك كما هو مطلوب منه لاسباب تتعلق بالامن او لاغراض احصائيه .

An same

لتزامات عامة

يجب على زميري اتخاذ جيم الاجراءات المعنولة لتنفيذ اغراض هذه الانفاقية وعليه ايضا ان يقدم الترضية والتعويض المعنولين عن كل الاضرار المقصودة أر الناتجة عن اهمال هذه أو من موظفيه أو وكلاله اثناء ممارستهم العجريات والسلطات المنولة لمم موجب هذه الانفاقية ،التي يوتمونها بممتلكات اوحقوق الاخرين. وعلى المكومة كذلك إنخاذ جميع الإجراءات المعلولة لتسهيل تلقيد اغراض هذه الانفاقية كا وعلية أن محمي ممتلكات ومعيى وموطفيه وفي كلائه في الاردن الى نفس الذي الذي تحمي فيه كلواطنين الاردنين.

Jun 2011

المادة ١٨

النزامات الانتاج

يتعهد زميري بعد اكتشاف البترول بكيات تجارية في اي بئر بان يتخذ اجراءات فعالة لمباشرة الانتساج في مثل هذا البئر بدون اي تأخير غير معقول ويكون الانتاج في جميع الابار على مستوى الحد الاعلى من الفعالية ويشترط في الحالتين توفر سوق مناسبة للبترول.

لمادة وم

الاستهلاك المحلى

يحق المحكومة ان تشتري البترول من إزميري في أي وقت بشرط ان يكون هذا البترول لازما لسد حاجة الاستهلاك المحلي في الأردن و تدفع الحكومة لزميري السعر الذي كان يمكنه ان يحصل عليه البترول لو كان حراً في بيعه في مكان آخر مخصوما منه تكاليف التسويق وتكاليف اللقل من مكان الانتاج او التخزين الى المكان الذي كان مفروضا ان يباع فيه . و تدفع الحكومة لزميري ثمن كل الزيت الذي تشتريه بالنقد أو بالتحويل الأجنبي بحيث لا يكون لزميري في وضع اسوأ نما لو ترك حرأ للتصرف بالبترول عن طريق التصدير .

لادة مس

الدفعات الثابتة

- اً _ في الاسبوع الذي يلي تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يدفع زميري للحكومة مبلغ محسين الف (٠٠٠ر.٥٠) دولار من عملة الولايات المتحدة الأميركية عن السنة التقويمية الأولى .
- ب ـ الى ان بكتشف البترول بكميات تجاريه يدفع زميري للحكومة المبالغ التالية: خمسة وسبمين الف (γο٠٠٠) دولار من عملة الولايات المتحدة الاميركيه عن كل سنه من السنتين التقويميتين التاليتين (اي الثانية والثالثة).
- مئة الف (١٠٠٠٠) دولار من عملة الولايات المتحدة الأميركيه عن كل سنة من السنوات الثلاثة التاليه (أي الرابعة والخامسة والسادسة).
 - مئتي الف (٢٠٠٠) دولار من عملة الولايات المتحدة عن كل سنة من سنوات فترات التمديد .
- ج _ يستحق الدفع عن السنة الثانيه بعد مرور ممائية اشهر من تاريخ تفاذ الاتفاقيه وكذلك تستحق الدفعات عن السنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة اربعة اشهر قبل بد. السنه التي يستحق عنها الدفع . وإذا حصل تمديد للمدة فإن الدفع عن السنة السابعة يستحق عند مرور ست سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتستحق الدفعات عن اي سنه تهلي ذلك في بد. تلك السنه .
- د ـ أذا مارس زميري حقه في التنازل التام كما نص عليه في المادة ٢٤ اعلاه تصبح الدفعات بعد التنازل التأم ملغاه ولكنه يشترط الت تبقى الدفعات التي يقع موعد استحقاقها قبل التنازل كلها مستحقه الدفع

المادة مع

القوة القاهرة

ان اي قصور أو اغفال يتأتى من جانب زميري في القيام أو في تنفيذ أي اشتراطات أو تعهـدات أو شروط واردة في هذه الاتفاقية لا يعطي الحكومة حق الادعاء ضد زميري ولا يعتبر نقضا لهذه الاتفاقية طالما الن هذا القصور أو الاهمال ناتج عن القوة الفاهرة .

وتشمل لفظة والقوة الغاهرة » كما جرى استمالها في هذه الاتفاقية الفضاء والقدر والحرب والعصيان والحريق والصخب والثورات الاهلية والمد والعواصف والامواج الجزرية والعيضان والعمواعتي والانفجار والزلازل وأي حدث آخر لا يتمكن زميري بصورة معقولة النبي يمنعه او يضبطه .

المادة ٢٧

التدكيم

اذا نشأ في اي وقت خلال مدة هذه الاتفاقية او بعدها اى شك ، او اشكال او خلاف بين الحكومة وزميري في تفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية او اي من محتوياتها او فيا له علاقة بحقوق وا تزامات اى من الفريفين ، وفي حالة عدم الوصول لايجاد حل بطرق اخرى ، وحالما يطلب احد الفريقين ذلك ، وتلبية لهذا الطلب بصبح الامر موضوع اختصاص مطلق لسلطة تحكيمية تعمل على الشكل التالى : ...

يختار كل فريق محكماً خلالُ مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من الناريخ الذي يطلب فيه الفريق الاخر خطيا منه القيام بذلك ويختار المحكان المعنيان بهذه الطريقة بنفسيهم حكما قبل الشروع في التحكم .

اذا لم يعين احد الفريقين محكما خلال المدة المذكورة اعلاه أو اذا لم بتمكن المحكمان خلال مدة حسة عشر (١٥) يوما من تاريخ تعيينها ، من الاتفاق على اختيار حكم ، يجوز للفريق الذي عين محكما أو في الحالة التانية ، لاي من المحكمين أذ يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي تعيين عمكم الفريق المتعلف أو الحكم كما في الحال . أن قرار الحكمين ، أو في حالة حدوث اختلاف في الرأى بينها ، فأن قرار الحكم ، نهائي و غير قابل للاستئناف معاكاد .

ان مكان التحكيم هو ذلك المكان الذي يتفق عليه القريفان وفي حانة عدم الانفاق يكون لاهاي .

اذا تخلف اي من الفريقين عن التمشي بموجب قرار التحكيم يحق للفريق الاخر اذا اختار ذلك ان يبطل الاتفاقية وينعي النزاماته بموجبها . وفي حالة وقوع خلاف حول كون فريق معين قد تخلف عن انتمشي مع قرار التحكيم يحل موضوع مذا الحلاف بطريق التحكيم بالطريقة المنصوص عليها في دده الانفاقية .

يجري تفسير الحلافات المتعلقة بهذه الاتفاقية بموجب المبادى، القانونيسة المفبولة بموجب المادة ٣٨ من دستور عمكمة العدل الدولية

المنادة ٧٧

مكتب زميري في الاردن

يغرّب على زميري خلال اللائد (٣) اشهر من ناريخ نفاذ هذه الاتفاقية ان يختصع مكتبا في الاردىت يديره شخص عنول صلاحية القيام الاجراءات الرسمية مع الحكومة .

يجب أن ترمل كافة المخططات والإشعارات والمخابرات الاخرى المعلوب ارسالها إلى الحكومة بموجب هــذه الابفائية إلى الشخصالذي قد تعينه وزارة الافتصاد من وقت الى آخر و تشعر زميري خطيا يتعيينه لهذا المتوصّ و كذلك الرسل جميع المخابرات المطلوب ارسالها إلى زميري بموجب هذه الاتقافية إلى هكتب زميري الرئيمي في الاردن.

19 Sec. 1.66

المسادة سهم

للحكومة ان تتقاضى الاتاوة عينا

اذا اختارت الحكومة ان تتقاضى الاتاوة المصنوص عليها في الماة ٢٧ فلها ان تختسار تقاضي هـذه الاتساوة عينا من خزانــات حقول الزيت (اي لغاية ٦٠ ٪) من البترول المنتج والمقاس في خزانات الحقــل) بشرط ان تقدم الحكومة لزميري اشعارا بذلك مدته ستة (٦) أشهر , واكن ذلك يكون فقط الى الحد الذي يلزم فيسه البترول للاستبلاك داخل المملكة الاردنية .

انه لمن المتفق عليه صراحة ان ليس للحكومة الحق في بيع هذا البترول للاستمال خارج المملكة الاردنية .

المادة عم

بيـم البترول ـــ العملة الاجنبيـة

على زميري ان يبيع البترول المنتج او منتوجاته بأحسن سعر يمكن الحصول عليه ويجب ان لا يسمح بأية حال لملاقاته مع أية مؤسسات للبترول او لاي سبب آخر بأن تؤثر تأثيرا عصكسيا على بيع البترول الاردني او منتوجاته في الاسواق العالمية.

واذا فشل زميري في بيع البترول خلال تسعين يوما فللحكومة ان تعلم زميري بأية أسواق قد تكون متوفرة لبيسع البترول وفي هذه الحالة يجب على زميري ان يبيع لهذه الاسواق ار ان يحاسب الحكومة كما لو كارت البترول قد بيسع فيها .

وللحكومة الحق في ان تتسلم حصتها من الاتاوات نقدا وكذلك حصتها من الارباح بنفس العملة الاجابيـة التي بيـع بها البترول الاردني ومنتوجاته وذلك الى الحد الذي تبقى فيه هذه العملات متوفرة بعد تسديد المصاريف الناتجة عن العمليات بموجب هذه الاتفاقية وذلك فيا يتعلق بالعملات الخاضعـة للقيود التي تقرضهـا الحكومات الاخرى على العملة.

يجب على زميري ان يسدد جميع الدفعات المتحققة للحكومة بموجب هذه الاتفاقية لحساب الحكومة فى البنسك او البنوك التي تعينها الحكومة خطيا ويعتبر وصل البنك تبرئة تامة لزميري فيا يختص يدفع المبلغ المدرج في وصل البنك. وتعين الحكومة لهذه الغاية بنكا له عميل فى الولايات المتحدة الامريكية او المملكة المتحدة.

المناده ص

حق اســـتيراد المواد الخــام

مع مراعاة متطلبات الصحة والسلامة والاصول الشكلية المعمول بهدا آنذاك يحق لزميري ان يستورد المحاه والبترول والمحروقات والالات وسيارات الركاب والنقل والطائرات والمتفجرات والمعدات والاخشاب والادوات والمواد الحديدية ومواد البناء والمأكولات والمؤن والادوية والامدادات العلبية وادوات المكانب واثاث المنازل وجميع المواد والمعدات والبضائع من كافة الانواع التي يتطلبها زميري وموظفيه لاغراض هذه الاتفاقية ، على ان يشهد زميري أو ممثله المقوض في الاردن بانها ضرورية لاغراض علياته ، وليس للبع للاخرين . وكذلك يحق لزميري تصدير بتزوله ومنتوجاته وما كان قد استورد سابقا ، ويحكون حميع ذلك بدون جارك أو رسوم المنائد أو تسويلا المنائد المنائ

الماده وس

تساوي الحصص في الارباح الناتجة عن زيادة الدخل الاجمالي المتجمع على المصروفات الاجماعية المتجمعة

من المفهوم والمتفق عليه انه اذا حدث في نهاية اية سنة تقويمية وزاد الدخل الاجمالي الناتج من بيع البترول المنتج من قبل زميري من المنطقة المحددة في المادتين ٣ و ٤ من المصر وفات الاجمالية المتعلقة به ، كل منها متجمع منذ تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية عندها يقسم الربح مناصفة بين زميري والحكومة، بشرط ان لا يزيد في اي وقت المجموع المعجمع الذي تتسلمه المحكومة من الدفعات الثابتة بموجب المادة ٣٠ و والاناوات بموجب المادة ٣٠ و حصة الارباح بموجب هذه الاتفاقية عن خمسين بالمئة (٥٠٪) من الدخل الاجمالي المتجمع الذي يناله زميري من عمليانه بموجب هذه الاتفاقية بذلك لأجل بعد ان يخصم منه المجموع المتجمع لمصروفات زميري سواه كانت مصروفات وأسمال أو أخرى متعلقة بذلك لأجل بعد الانتاج والتشغيل والصيانه وكذلك تكاليف وصيانة خطوط الانابيب ومعدات النقل والمنشآت الأخرى.

تحقيقا لأغراض هذه المادة يعسكون اجراه وتبويب حسابات المصروفات والدخل المتعلقين بعمليات زميري بموجب هذه الاتفاقية على اساس مبادى المحاسبات المقبولة والمعلبقة في صناعة الزيت . ولأجل النقسيم على اساس المناصفة بموجب هذه الاتفاقية لا تدخل ضمر المصاريف والدفعات الناجة والاتارات وحصة الأرباح التي تدفع للحكومة والمبالغ التي يتسلمها زميري بالمادة ٣٣ ، ولأغراض هذه المادة تعتبر اية اتارات تنقاضاها المكومة عينا كما لو ان البترول قد بيم ودفع ثمنه للحكومة نقدا .

على زميري خلال تسمين (٩٠) يوما من نهاية كل سنة نشويمية ان يقدم للمحكومة ،ا يلي :

أ ... بيانات حسابية كاملة مصدقه تبين كافة عملياته بموجب هذه الانفاقية . و

ب - حسابات تبين الدخل الاجمالي المتجمع لعمليات زميري والمجموع المتجمع لمصر وقاته سوا. كانت مصر وقات أسمال الا مصر وقات أخرى متعلقة بذلك لاجل الاعداد للانتاج والتشغيل والعبيانه وبما في ذلك تكاليف وصيانة خطوط الانابيب ومعدات النقل والمنشات الاخرى ، و

ج- اوزيع الارباح أن وجدت.

تعتبر جميع البيانات والحسابات التي يقدمها زميري للحكومة سرية وتستعمل لاغراض الحكومه فقط. ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حقوق الحكومة بموجب المادتين ٣٣٣٠.

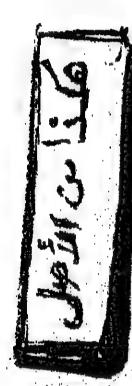
المنادة يه

الاتساوات

المحكومة الحق في ان تتقاضى ابتداء من ناريخ اكتشاف البترول بكيات تجارية اتارة تساوي سنة عشر وثلق بالملة (٤/٠ ١٦ ٪) من السعر الذي يتسسلمه زميري في ميناه الشعن (فوي) للبترول المتعسج والمقاس في خزانات حقسول الزيت .

يدفع زميري هذه الاناوة المعكومة شهريا بعد استلامه لاتمان البعرول المياع .

واذا اختارت الحكومة ان تتقاض هدّه الاناوة فاز مري الحق ان يأخذ المقدار نفسه ولا يعدر الحدّه الله انقاصاً المقدار الاجالي لمصور فات زمري المتعممة لاغراض حساب مناصقة الارباح المنصوص عنها في المادة ٢٩.



111ce 73

تاريخ ابرام هذه الاتفاقية

ان تاريخ ابرام هذهالاتفاقية هو التاريخ الذي فيه روفق وصدق عليها ونشرت من قبل المؤسسات والاشخاص بالطريقة المنصوص عليها في قوانين المملكة الاردنية الهاشمية لكي تكسيها صبغة قانون عام في الملكة.

وقعت هذه الاتفاقية في هذا اليوم الحامس من جادى الاولى عام ١٣٧٧ هـ، الموافق اليوم الدّــامن والعشرين من تشرين الثاني (نو فمبر) مام ۱۹۵۷ .

جورج زمسيري

حكومة المملكة الاردنيسة الهاشميسة بالنيبابة عنها خلوصي الخبري وزير الاقتصاد الوطني

بحضور

شكرى المبتدى

المستشار الحقوفي لرئاسة الوزراء

دافید کاریلیو سفير اسبانيا في الاردن

خى رئسين للنفل مرو المسته لغارونية المائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۲۲) لِسنة ۱۹۵۸

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ﴿ ــــ يسمى هذا القانون ﴿ قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٥٨ ﴾ ويقرأ مع قانون البــلديات رقم (٢٩) لسنة هه ١ المشار اليه فيما يلي بالقانوق الاصلى كفانون واحد ويعمل به مرب تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ - تعدل الفقرة (٧) من المادة (٨) بالشكل التالي :-

٧ ـــ اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة وفي الفقرة التالثــة من المادة الحامسة يستمر المجلس القديم في ممارسة أعماله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

1904/1/2

الغسين بن طيول

رئيس الوزراء إراهمعاشم

وزير الداخلية فلاح المدادحه

وزير المألية السطأس حنانيا

وزير العدليه (بالوكالة) أحمد الطراولة

المسادة بهم

شراء المواد الخام

يحق لزميري ان يشتري في الاردن بالاسعار الدارجة في السوق المحروقات والما. والغذا، ومواد البنا،والانشاء والامدَّادات الاخْرى من كُلُّ نُوع فيها يتملق بأعماله بموجبٌ هذه الانفاقية .

المادة ٢٧

نقل الاموال

لزميري الحق ان ينقل جميع الاموال المتحققة له من مبيعات البترول او منتوجاته والناتجه عن عملياته بموجب هذه الانفاقية الى مكان انامته غارج الاردن بالمملات الاجنبيه نفسها التي دخلت فيها تلك الاموال الى الاردن. ولزميري ايضا الحق بأن يحول ابدّ ارصدة لم تصرف من الاموال التي حولها للاردن بالمملات نفسها التي جلب تلك الاموال الى الاردن بها ، وفي ابه حالة اخرى ان يحول بالعملات المتوفرة بعد الحصول على موافقة الحسكومه .

الحماية من قبل الحكومة

الاتفاقيد فمليها ان تحمى حقوق ازميري المعرفة في الاتفاقية الحاليد .

ب -- ليس للحكومه بتشريع عام او خاص أو باجراءات ادارية أو بأي عمل آخر من أي نوع أن تلغي او تغير هذه الانعاقيه ولا يتمأي تغيير في شروط مذه الانفاقيه من قبل الحكومه ار ازميري الا بالانفاق المتبادل بين الطرفين.

ج - تخضع العمليات الواردة ضمن هذه الاتفاقية لنصوص هذه الانفاقية لرحدها ولا تكورن خاضعة لابة قوانين الحرى تتنانى وشروبال هذه الاتفاقية .

د ... في جميع الحالات التي يتوجب فيها على الحكومة وفقاً لهذه الانفاقية ان تجيب على طلب من زميري، فعلى الحكومة ان تفعل ذلك ضمن مدة لا تزيد عن ثلاثين (٣٠) يوما ، الا في الحالات التي ورد هيها تص خلاة لذلك وعلى الحكومة ان لاترفض طلبا يقدمه زميري دون سبب معقول .

الاعقاء من رسم الطوابع

تمفى هذه الاتفاقية من رسم الطوابع .

E. Balli

المخالفات من قبل زميري

مع مراعاة نصوص المادة ٢٥ ، اذا قصر زميري في تنفيذ الرّامانه عوجب المواد ٤ ، ٣٠٤٧ ، ٣١٠٣١ والمحكومة الحق عندئذ في انباء هذه الاتفاقية .

إذا اخل زميري يأي شرط آخر من شروط هذه الاتفاقية فعلى الحسسكومة إل تشعره محطياً بهذا الامر واذا رفض زميري أر قصر عن أصلاح ذلك بشكّل وأف في مدة تقيم الدعوى مطالبة بالتعويض . معقولة فالحكومة اما أن تنهي هذه الاتفاقية أو أث

El sall!

النصات العرب والانكابزي

وصُّفتُ هذه الاتفاقية باللفتين العزبية والاشكلاية ويعتبر كلا النَّفين رسمينا أما إذا حصل ثناقض في المعنى بين النصن العربي والانكاري لمذه الاتفاقية فيعول حينلذ على النص العربي .

التسجيل في سجل النقابة

المادة ٧ _ أ _ تقدم طلبات التسجيل الى مجلس النقابة .

ب ـ ويشترط في طالب التسجيل : ـ

١ ــ ان بكون اردني الجنسية ومقيها عادة في المملكة الاردنية الهاشمية .

ع ـ ان يكون حاملا لقب مهندس أو مجازأ بموجب هذا القانون .

المادة ٧ ... يجوز للمهندس غير الاردي ان يطلب تسجيل اسمه في سجل المهندسين وان يحصل على اجازة بتعاطي

١ _ ان يكون حاملا لقب مهندس بموجب المادة الثانية من هذا القانون .

٧ ــ ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .

س _ ان تعامل شريعة بلاده المهندس الاردني بالمثل .

ان يقيم في الاردن بشكل دائمي .

ويستثنى من ذلك الخبراء الذين تستعين بهم الحكومة لدراسة المشروعات العامة وتنفيذها

المادة ٨ _ على عبلس النقابة بمد البحث والتدقيق ان يقرر على ضوء الوثائق المبرزة قبول طلب التسجيل او رفضه ناذا كان القرار بالقبول فيسجل اسم الطالب بالسجل الخاص بعد دفعه الرسم المقرر لصندوق النقابة ، واذا كان القرار بالرفض فللطالب حق الاعتراض على القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليفه وتفصل في الاعتراض لجنة تشكل من وكيل وزارة الاشغال العامة رئيسا ونقيب المهندسين واثنين من المهندسين ينتخبها وزير الاشغال العامة ويفضل ان يكونا من المنتسبين الى مهنـــة المعترض ، اعضاء وعضواً آخر ينتدبه عجلس النقابة من غير اعضائه ويكون قرار لجنة الاغتراض قطعيا ..

المادة ٩ ـــ تنشر سنويا اسماء المهندسين والمجازين الذين دفعوا رسوم النقابة السنوية المعيشـــة في انظمة النقابة الداخلية ، في الجريدة الرسمية وذلك بعد انقضاء الموعد المحدد من قبل مجلس النقسابة لاستيفاء تلك الرسوم ولا تنشر اسماء المهندسين والمجازين الذين لم يسددوها .

المادة . ١- يمعنع على اية داارة من الدوائر الحكومية والرضمية والهيئات العامة قبول اية معاملة يتقدم بها مهندس او مجازُ لم يدفع الرسوم النقابية المنصوص عليها في انظمة النقابة .

المادة ١١ ـــ أ ــ عارس المهندسون والجازون الرخصون اعمال الهندسة في المملكة الاردنيــة الهاشمية ما داموا مقيمين فيها بصورة عادية .

ب _ لمجلس النقابة أن يعيد درج اسم مهندس أو مجاز في سجل المهندسين أو المجازين أذا كان حذف اسمه من السجل نشأ عن انقطاعه عن العمل أو مفادرته المملكة للسكن خارجها أو بنساء على

المادة ١٢ ـــ يقسم المهندس او المجاز قبل مباشرته العمل امام مجاس النقاية اليمين الاتية : ــ

المادة ٢٧ -- ﴿ اقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالامانة والاخلاص وأن احافظ على شرف المهنة وأن أعمل جاهداً لرفع كيانها وان احترم قوانينها وانظمتها وتقاليدها ي

نى دخىن دىندلى كى و دلىكة للاردنية دا كاتى ت

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــــ

قانون رقم (۱۸) لسنة ۱۹۰۸

قائون نقابة اسحاب المهن الهندسية

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية الاردني لسنة ١٩٥٨) وبعمل به مرخ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المهند..ون والمجازون

المادة ٧ ... يعتبر مهندسا كل من حصل على شهادة في المندسة من احدى الجامعات أو الماهد المندسية العاليسة التي يمتبرها وزبر الاشفال العامة بالاتفاق معوزير التربية والتعليم بتنسيب من مجلس النقابة فىالاختصاصات التمالية وفروعهما : ...

ب ـ المندسة المهارية

جه الهندسة المكانيكية .

د - الهندمة السكوربالية ،

هـ الهندسة السكيارية ،

أ ... المندسة المدنية ،

و ـ هندسة المناجع ،

تمين الفروع الداخلة في نطاق كل اختصاص بقرار يصدره مجلس النقاية بموافقة وزير الاشغال العامة ويجوز اضافة اختصاصات اخرى بقرار من يجلس الوزراء بناء على طلب وزير الاشغال العمامة وتلسيب مجلس النقاية .

المادة ٣ -- يعتبر مجازاً عزاولة الاعمال المندسية كل اردني حصل على اجازة تعاطي المهنة بمقتض الغانون وقم ٥٩

المادة ٤ -- تؤلف نقاية لاصحاب المهن الهندسية في المملكة الاردنية من المهندسين والمجازين ويكون مركزها عمان ويجوز أن تشكل لما قروع لم مراحكن الالوية بلرار من عبلس النقاية تحاط وزارة الاشغال

المادة ه -- أ -- تعطى الاجازة يتعاطى المهنة إلى المهندس او المجازمن قبل وزيرالاشغال العامة يتتسيب عيلسالتقاية وذلك بنا، على طلب يقدمه الطالب الى الوزير مصحوبا بالنسبة الى توعالمنة بالشهادات والركائق التي تثبت الشروط الواردة في المادة (٦) من هذا الفاتون ولا تعطى هذه الاجازة الا بعد أن يسجل الطالب اسمه كعضو في سيحل النقاية .

ب ب المهندمين والمجازين الذين اعطيت لهم الاجازة يتعاطى المهنة المسجلين في سجلات النقاية ، لهـم وحديم عق مرَّاولة مهنة المبناسة في جيع مراغق الملكة وفقا النظام الداخلي النقامة.

تشكيلات النقابة _ الهيئة العامة

المادة ١٣ — تتألف الهيئة العامة للنقابة من المرخص لهم بمزاولة المهنة الهندسية والمسددين لرسومها .

المادة ١٤ — وظائف الهيئه العامة هي : _

أ ــ انتخاب النقيب واعضاه مجلس النقابة .

ب ـ تصديق الموازنة السنوية .

ج - اعباد المزانية السنوية والحساب الختامي السنة المنهية بعد الاطلاع على تقرير فاحص الحسابات وتعيين فأحص الحسابات للسنة المقبلة

د ـ تعيين الرسوم النقابية بأنظمة تخضم لتصديق وزير الاشغال العامه .

الموافقة على الانظمة واللوائح الداخلية التي يضمها مجلس النقابة .

و _ البحث في جميع الشؤون التي تهم النقابة .

المادة ١٥ — أ — تنعقد الهيئة العامة لانتخاب اول مجلس للنقابة بدعوة مر_ وزير الاشغال العامة .

ب-- اما اجتماعها العادي فتعقده خلال النصف الاول من شهر كانون الاول من كل عام في موعــد

ج -- وتجتمع اجتماعات فوق العادة بناء على قرار عبلس النقابة ار بناءعلى طلب فريق من المهندسسين او المجازين لا يقل عددهم عن ربع الاعضاء المسجلين للنظر فيا هو وارد في جــدول الاعمــال وللنقيب الحق عند الضرورة وفي حالة مستمجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصمدره مبينا فيه الاسباب التي دعته الى ذلك .

المادة ١٦ - يرأس الاجتماعات المشار اليها بالفقرة (أ) من المادة السابقة ممثل عن وزارة الاشقال العامة اما الاجتماعات المشار اليها في الفقر تين (ب) و (ج) فيرأسها رئيس مجلس النقابة .

المادة ١٧ تجري الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للنقابة من قبل النقيب أو نائبه بكتب شـعخصية وباعلان ينشر في الصحف المحلية و في يهو النقابة .

المادة ١٨ . لا يكون اجتماع الهيئة العامة فانونيا الا اذا حضره استكسترية الاعضاء المسجلين واذا لم يكتمل النصاب القانوني فيعقد الاجتماع بعد مضي اسبوعين في ذات المكان والساعة من تاريخ الاجتماع الاول ويسكون انعفادها عندالذ قانونيا مها كان عدد الاعضاء الحاضرين وتصدر القرارات بالاغلبية .

المادة ١٩ - تنخذ قرارات الهيئة العامة بأكثرية الحاضرين واذا تساوت الاصوات قيرجح الجانب الذي فيه الرئيس

المادة ٢٠-- ان عبلس النقابة هو الميئة الادارية نيها ويتألف من نقيب وستة اعضاء يتصغبون من قبل الميئة العامة.

المادة ٢١---ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين تبتدى. في اول شهر كانون الثاني من كل عامين وبشترط في ذلك ان يكون النقيب مهندسا مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات على الا يحسكون من موظفي الحكومة أنت أر الهيئات الرحمية ويشترط أن يكون الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن حس سنوات ويستمر المجلس في عمله إلى أن يتم المصفاب المجلس المبديد .

المادة ٢٧ ـــ أ ــــ يجري الانتخاب بصورة سرية وبحضور ممثل عن وزير الاشغال العامة وينتخب النقيب اولا ثم الاعضاء الستة ويتم انتخاب النقيب في الدورة الاولى بالأكثرية المطلقة من المهندسين والمجازين الحاضرين واذا لم يحصل ذلك يعاد الانتخاب في الجلسمة ذاتها وتكفى عنمدئذ الاكثرية النسبية وفي حالة تساوي الاصوات ينتخب الاكبر سنا، اما انتخاب الأعضاء الستة فيتم في دورة واحدة بالاكثرية النسبية وبعد اتمام انتخاب النقيب والاعضاء ينتخب المجلس المؤلف على هذه الصورة من بين الاعضاء نائباً للنقيب وامينا للسر وامينا للصندوق .

ب ـــ يبلغ مجلس النقاية نتيجة الانتخاب الى وزير الأشغال العامة خلال خمسة ايام من اجرائه وتنشر النتيجة في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٧ ـــ لوزير الاشغال العامة ان يطعن في قانونية الانتخاب لدى محكمة الاستثناف خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قرارات الهيئة العامة .

المادة ٢٤ ـــ اذا اقرت محكمة الاستئناف عدم قانونية الانتخاب ـــ كله او بعضه ـــ تدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الطمن لاعادة او اكمال تأليغه .

المادة ٢٥ ـــ أ ـــ يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل في الشهر بصورة عادية ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب او نائبه عند غياب النقيب .

ب ــــ يتولى النقيب او من يقوم مقامه حال غيابه تنفيذ مقررات مجلس النقابة .

المادة ٢٦ ــ أ ــ في حالة شغور وظيفة النقيب لاي سبب من الاسباب يصبح نائب النقيب نةيبًا حق تهاية الدورة القائمة ويدعى من حصل على الاكثرية في انتخاب اعضاء المجالس بحسب التسلسل ليصبح

ب_ إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثرية في انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، اما إذ كان عــدد الاعضاء المستقيلــين أو الذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على الاثنين تدغى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم .

ج ـ يعتبر مستقيــــلا من مجلس النقـــابة كل عضو تغيب عن حضور اجتماعات المجلس عمس جلســـات متوالية دون عذر شرعى .

المادة ٢٧ ـــ وظائف مجلس النقاية :ــ

_ النظر في أمر تسجيل المهندسين والمجازين في السجلات الخاصة بالنقابة .

ب ـ المحافظه على الاسس التي تقوم عليها نقابة المهن الهندسية وعلى التقاليد التي تتعلق بشرف المهنسة ومصلحتها والقيام بالمرافبة التي يستلزمها هذا الامر.

ج _ إدارة اموال النقاية وتحصيل الرسوم المبيئة بانظمة النقابة .

د _ تنفيذ مقررات الهيئة العامة.

اعداد النظام الداخلي للنقابة وما يرى ادخاله عليه من تعديلات.

و _ حسم كل نزاع بين اعضا. نقابة المهن الهندسية على حسب مهنتهم وتسوية ما يقوم بينهم وبينها اصحاب الأعمال بسبيب ،

ز _ اتخاذ العقوبات اللازمة بحق المهندسين والمجازين .

ح .. النظر بكل ما له صلة بالمئة م

المادة ٢٨ ـــ لمجلس النقابة صلاحية النظر في الحلافات التالية :ـــ

١ _ الحُلافات التي التي تقع بين عضوين من اعضاء النقابة لاسباب تتعلق بالمهنة .

٢ - الخلافات بين صاحب الممل وعضو الـقـــابة على تعديد بدل الاتعاب عنده الا بحكون بدل
 الاتعاب متفقا عليه خطياً.

المادة ٢٩ ان مراجعة مجلس النقابة في الخلافات المبينة في ١١١دة السابقة لا تمنع العارفين من الالتجاء الى القضاء إذا لم يبت المجلس في الخلاف خلال تسمين بوما من تاربيخ تقديمه .

المادة ٣٠-- تتبع امام مجلس النقابة اصول المحاكمات الصلحية بقدر الامكان .

المادة ٣١ – تستأنف قرارات مجلس النقابة الى محكة الاستئناف ريجب نقديم الاستئناف خلال عمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار إذا كائب غيما بيا ومن ناريخ تفهده إذا كائب رجاهياً وتعكون قرارات محكمة الاستئناف قطعية .

المادة ٣٧ -- تنفذ قرارات مجلس النقابة بعد اكتسابها الدرجة القطعية بواسطة دائرة الاجراء ويستنى من ذلك الفرارات التي يصدرها المجلس الذكور بسلطته التحكيمية وتطبق عليها جميع قواعد التحكيم المنصوص عليها في قانون التحكيم .

الاصول التأديبيه

المادة ٣٣٣- يماكم أمام مجلس النقابة بعبقته مجلسا تأديبيا الذين مخالفون انظمة القابة أو يرتمكبون اموراً مخسلة بشرفهم المسلكي أو ماسة بكرامة المهنة أو بهملون تأدية واجبهم واما المهندسون والمجازون من موظفي الحكومة فلا محاكون امام هذا المجلس إلا فيا يقع منهم بسبب مزاولة مهنتهم خارج اعمال وغليفتهم ويعتبر موظفو المؤسسات العامة أو اعضاؤها في حكم موظفي المحتكومة إذا كانت لهذه المؤسسات نظر تأديبية.

الماده ٢٤ ــ تقام الدعوى التأديبية بناء على : ــ

- ١ طلب وزير الاشفال العامة ، أو
- ٢ شڪوي خطيه يتقدم بها اجد الاعضاء ۽ أو
- ٣ شحوى خطية بتقدم بها صاحب المعلى ، أو
- و طلب من النقيب عندما يتصرف احد المهندسين أر الجازئ تصرة لا يعلى وواجبات المهنة .

الماهه ومرب بعالم على معقيق من :-

م مهندس بعينه وزير الاشفال العامة من مهندسي المهستكومة الذين ليسوا اعضاء في عبلس التقاية ورئيسا -

٢ - عضوين من الميئة العامة يتلجها عبلس النقامة من غير اعضاع .

الماهـ ٣٦ ـــ يسار في اجرآات التحقيق و فاقاً لاحكام النظام الداخلي مع مراعاة ما بلي : ـــ

- ١ _ تخضع أجراآت التحقيق للسرية التامة .
- ٧ اذا قرر مجلس النقابة ان هنالك ما يوجب ملاحقة الشكوى فيحيلها الى مجلس التحقيق الذى عليه ان يبلغ المشكو منه النهمة المسندة اليه خطيا وذلك قبل موعد الجلسة بمدة لا تقل عن ثمانية ايام ثم يدعوه للمثول امامه وعلى المشكو منه ان يحضر الجلسة بنفسة وله ان يستعين بمتحام يدافع عنه ولا تقبل وكالة الوكيل اذا لم يكن المشكو منه حاضرا في الجلسة.
- المادة ٣٧٠ بعد اتمام التحقيق يرفع مجلس التحقيق توصياته الى مجلس النقابة متضمنا رأيه حول براءة المهندس او المجاز المشكو منه او مسؤوليته المسلكية ولمجلس النقابة —اذا لم ير ضرورة الى استهاع افادات بنفسه ان يقبل هذه التوصيات او يرفضها وان يبت في موضوع الشكوى بالشكل الذي يراه عادلا وفي حالة ادائة المشكو منه يوقع مجلس النقابة عليه احدى العقوبات التأديبية التالية .—
 - أ _ تنبيه الى واجباته المسلكية الها كان العمل الذي ادين به لا يمس الاخلاق او شرف المهنة .
 - ب _ توجيه اللوم أأيه .
 - ج _ توقیقه عن العمل مدة لا تزید عن سنه .
 - د ــ شطب اسمه من سجل المهندسين او المجازين ٠
- المادة ٣٨ ـــ ان ما ورد في المواد السابقة لا يمنع المشتكي من تقديم شكواه الى السلطات القضائيه في حالة ما إذا. كان موضوع الشكوى يؤلف جرما يعاقب عليه القانون
- المادة ٣٩ -- بالرغم عما ورد في المادة (٣٣) من هذا القانون يجوز لمجلس النقابة ان يتخذ اجراآت تأديبية بحق المهندس او المجاز الذي يدان بحكم قطمي بجناية او بجنحة اخلاقية ويعتبر قرار المحكمة بادانة المهندس او المجاز كما لو كان توصية بادانته من قبل مجلس الناديب وفاة المادة (٣٧) من هذا القانون وعلى مجلس النقابة بمد النظر في ظروف القضية التي ادين فيها المهندس او المجاز بالطريقة التي راها مناسبة ان يوقع عليه اى من العقو بتين المشار اليها في الفرتين ج ، د من المادة السابقة .
 - المادة. ٤ -- تكون القرارات الغيابية نابلة للاعتراض لمجلس النقابة خلال خمسة أيام من ثاني يوم التبليغ.
- المادة ١٩ ـــ تكون قرارات مجلس النقابة قابلة للاستئناف الى محكمة الاستئناف من قبل المتضرر منهما وذلك خـــــلال عشرة ايام تبتدى. من ثانى يوم تفهيم القرار اذا كان وجاهيا ومن ثانى يوم تبليغه اذا كان غيا ييــــــا ولم يقع اعتراض غليه او من تاريخ تبليغ القرار الذي يفصل فى الاعتراض .
- المادة ٢٤ ـــ أ ــ يجوز للنائب العام أو من يقوم مقامه استثناف قرارات مجلس النقابة التأديبية فى جميع الاحوال حقولو لم يصدر قرار بالادانة وذلك خلال شهرين من تاريخ صدورها . ب ــ تمرض قرارات مجلس النقابة على النائب العام شهريا .
- المادة عبى ـــ تكون قرارات مجلس النقابة التأديبية حيث يقتضي ذلك قابلة للتنفيذ بعد اكتسام الدرجــة الفطعيــة. وقرارات محكمة الاستثناف قابلة للتنفيذ فور صدورها ويستعان بالنيابة العامة لتنفيذ تلك الفرارات.
- المادة ٤٤ ـــ على الوزارات المختصة والمؤسسات العامة التي لها انظمة تأديبية تبليغ مجلس النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على المهندسين او المجازين الذين يشعفلون في مصالحها .

Marie La

المادة ٦٥ ـــ تتألف نفقات الموازنة من : ــ

أ ... نفقات الإدارة العامة .

ب_ الاعانة التي تمنـح للمهندسين والمجازين وعائلاتهم والتعويضات المؤقتة والدائمة التي تعطى او تخصص لهم .

ج _ نفقات الادارة الخاصة .

المادة ٧٥ --- أ ـــ لا يصرف اي مبلغ من صندوق النقابة الا بقرار من مجلس النقابة ـ

ب ــ اوراق الصرف والاوراق المالية الاخرى توقع من قبل النقيب وأمين الصندوق معا او مرفق قبل من يقوم مقامهما .

لعقو بات

المادة ٥٨ — كل من انتحل لقب مهندس أو مجاز وهو لا يستحقه بمكم هذا القانون يعاقب بفر امة لا تتجاوز الحمدة من الخمسين ديناراً على ان تضاعف العقوبة في حالة التكرار .

المادة ٥٥ — كل من زاول مهنة الهندسة دون حصوله على ترخيص يعاقب بفرامة تتزاوح من خمسة دنانير حتى خمسين ديناراً وتمضاعف العقوبة في حالة التكرار .

المادة . ٣ - كل من زاول مهنة الهندسة دور_ ان يدفع رسوم التسجيل والاشتراك السنوي بعاقب بغرامة لا تقل عن نصف الرسم المطلوب منه ولا يسمح له بمزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم والغرامة وفى حالة تكرار هذه المخالفة تضاعف العقوبة .

المادة ٦١ -- كل من تعاطى مهنة الهندسة بعد أن صدر قرار قطعي بايقافه عن تعاطيبًا او بشطب اسمه من سجل النقابة يعاقب بالحبس من اسبوع واحد الى ثلاثة اشهر او بفرامة من عشرة دنانير الى تسعين ديناراً او بالعقوبتين معا وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة .

المادة ٧٧- النظر في هذه المخالفات من اختصاص قضاة الصلح.

احكاء عامة

المادة ٣٣ ـــ تكون جميع الرسوم التي تستوفى من المهندسين أو المجازين بموجب هذا القانون أو بموجب اي نظام صادر بالاستناد اليه عائدة الى صندوق النقابة وتابعة لموازنها ويتولى أمر استيفائها مجلس النقابة وفقاً لاحكام النظام الداخلي .

المادة ٢٤ ــــ للهيئة العامة انقاءة اصحاب المهن الهندسية من وقت لاخر ان تضع بموافقة عجاس الوزراء أنظمــــة لتنظيم الامور التالية : ـــ

أ _ تنظيم الامور الداخلية لمجلس النقابه والطرق التي بجب السير عليها .

ب ـ تحديد الرسوم المبينة في الفقرات (أ،ب، ه، و، من المادة ٥٥) وحكيفية استيفائها

ج - تحديد الرسوم الواجب تقاضيها عن القضايا التي ترفع الى مجلس النقابة بمؤجب هذا القانوب

د .. تعيين الحد الادنى للاجور التي يستحقها كل عضو عن الاعمال التي يقوم بها لارباب العمل :

ه النظمة اخرى من أجل تنظيم شؤون مهنة الهندسة.

المادة وى -- على مجلس النقابة تبليغ الفرارات التأديبية بعد اكتسابها الدرجدة الفطوية الى الوزارة والمصالح والمؤسسات العامة والحرة التابع اليها المتهم وذلك خلال اسبوعين من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية واذا كان القرار بالايقاف عن العمل مدة معينة أو بشطب الاسم فعلى مجلس النقابة بشره في الجريدة الرسمية دون ذكر الاسباب ما لم يرد في القرار ما يخالف ذلك .

المادة ٤٦ - يجوز لمن صدر قرار نهائي بشطب اسمه من السجل ان يطلب بعد مضى ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ ذلك القرار اعادة قيد اسمه في السجل وعلى مجلس النقابة ان بنظر في طلبه فاذا كان بالرفض فله الحق في أن يجدد الطلب مرة اخرى فقط بعد سنتين من تاريخ قرار الرفض

الرواتب والتمويضات

المادة ٧٤ ـــ نجلس النقامة اتخاذ الاجراءات المقتضاة لتحصيل اموال النقامة وحفظها وحسن استثارها .

المادة ٤٨ -- للهيئة العامة لنقابة المهن الهندسية بمو افقة مجلس الوزراء ان تضع نظاما تعين فيه الشروط التي يجب ان تتوفر في المهندسين او المجازين الذين يستحقون معاش التقاعد او التمويضات المفعلوعة وتحديد مقدار هذه الرواتب والتعويضات وقطعها .

المادة ٩٩ -- لمجلس النقابة الحق في حرمان العضو من كل او بعض ما يكون قد تقرر له من معاش اذا حسكم عليه جنائيا أو تأديبيا بعقوبة لامر يمس شرف المهنة .

المادة ، ه -- في حالة وظة المهندس أو المجاز سواء اكان عاملاً أم متقاعدًا يجوز لهيدس النقابة الرف يصرف لارملته ولاولاده القصر وأبويه أذا كانا عاجزين عن السكسب ، معاشا يعادل نعمف المعساس المقرر له بشرط التلبت من فقرها .

المادة ١٥ -- تفقد الارملة حقها في المعاش بزراجها والقصر في بلوغ الذكور سن الرشد وزواج الاناث منهم · المادة ١٣ -- فجلس النقابة أن يعيد النظر في كل وقت في المعاشات وفقا لما نقتضيه حالة النقابة المالية أو حالة الشيخص

الاحكام الماليــــة

المادة ٣٥ ـــ السنة المالية لموازنة النقابة ثبدأ في أول كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من كانون أول.

المادة ٥٤ -- يضع مجلس النقابة قبل نهاية كل سنة موازنة السنة المقبلة مع تصفية الحساب الختامي السنة المنتهيسة ويرفعها خلال النصف الاول من شهر كانون اول من كل سنة الى الهيئة العامة المتصديق عليهما واذا عالت ظروف استثنائية دون ذلك يصار الى تطبيق موازنة السنة السابقة حتى اقرار موازنة السنة الجديدة والموافقة على التصفية الحسابية . يمسكن تصحيب الموازنة عند النزوم اثناء السنة المالية على العلرية مع المتبعة في وضعها .

المادة ه ه - تتألف واردات النقابة من : -

أ - رسوم التسجيل.

ب - الرسم السنوي .

ح لامانيات والمبات.

و - ما تخصصه الحكومة سنويا كأمانة للنقاية .

الرسوم التي تستوفي عن المعاملات والمتعلمات وعقود المقاولات ذات العلاقة المندسيسة والتي عددها النظام الداعل.

و - وسم تسجيل طلباث تقدير الانتباب

Septiment of

الماده ع ـ تشمل بطاقات الهوية البيانات التاليه: ـ

أ _ اسم الطالب وشهرته وجنسيته ومحل ولادته وتاريخها ومكان اقامته ومهنته ومذهبه واوصافه

ب ــ اسم وكنية ابويه وسنهما ومكمان اتامتهما .

ج ـ اذا كان متزوجا اسم وكنيه الزوجة وجنسيتها الاصلية واسما. ومحل ولادة اولاده الذين يقل

الماده ه ــ عند تقديم الطلبات الى الحاكم الاداري عليه أن يحيلها الى سلطات الامن لاجراه التحقيق والتثبت من صبحة البيانات ثم يرسلها مشفوعة بملاحظاته وشهادة الهيأة الاختيارية الى رئيس قسم الهويات فيوزارة الداخلية لتدقيق المعاملة واصدار بطاقة الهوية موقعة منه ومختومة نخاتم وزارة الداخلية النافر

الماده ٣ ــ يشكل وزير الداخليه قسما خاصا في وزارة الداخلية باسم قسم الهويات يؤلُّف من رئيس وعدد من موظفي وزارة الداخلية ومن موظفين برواتب مقطوعة حسبا تقتضيه الحاجة تصرف روانبهم منمادة مفتوحة ترصد لها مخصصات مفتوحة في موازنة وزارة الداخلية ويعملون في مركز الوزارة وفي مراكز

المادة ٧ ـــ تلصق طوابع واردات على تموذج الطلب رقم (٢) بقيمة (٥٠) فلساً عن اعطاء بطاقة الهوية أو تجديدها أو تعديلها أو اضافة أي شخص أو اشخاص اليها وتبطل الطوابع من قبل قسم الهويات في وزارة الداخلية عند اصدار البطاقة ولا يكون طالب الهوية مكلفا بدفع أية رسوم أو طوابع خلاف الطابع المذكور في عالميه .

المادة ٨ -- يسري مفعول البطاقة لمدة خمسة اعوام تجدد بعدها بموجب طلب رسمي يقدم من صاحب العلاقة بعد تُسلِّيمُ البطاقة القديمة وبجب ان يشتمل الطلب على كل تعديل جديد في البيا نات اللقدمة .

المادة ٩ ـــ يكون شكل بطاقة الهومة الشخصية للمواطنين الاردنيين وفق النموذج رقم (٢) الملحق بهذا النظام .

المادة ١٠ ـــ كل من تقدم ببيانات غير صحيحة أو صادق عليها أو عبث في بطاقة حمويتـــه بالحــك أو التحريف أو التصحيح يعاقب بالعقوبة المفروضة في قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ .

المادة ٧١ --- لوزير الداخلية ان يصدر تعليات لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٢ ـــ يحل هذا النظام عمل النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته .

1904/4/44

الحسين به طلال.

والدنياع

عاكف الفايز

رئيس الوزراء نالب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الاقتصاد الوطني ووزير الحارجية ابراهيم هاشم سمير الرفاعي فلاح الدادحة خلوصي الخبري وزير الواصلات وزير المالية ووزير وزيرالتربية والتعليم وزير الصحة الانشآء والتعمير بالوكالة ووزير العدلية بالوككالة والشؤون الاجتاعية وزير الاشغال العامة وزير الززاعة

المادة ٢٥٠ ــ للهيئة العامة لنقابة اصحاب المهن الهندسية بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر طوابع لاسستيفاء الرسوم المشار اليها في الفقرة (ه) من المادة (ه ه) من هذا القانون •

المادة ٧٦ — لا تسري احكام القوانين الخاصة للاجتماعات العامة على اجتماعات النقابة التي تعقد للبحث فيشؤ ونالمهنة. المادة ٧٧ – اذا توقفت اعمال النقابة لاي سبب ما فعلى وزير الاشفال العامة ان يعين لجنة قوامها وكيل وزارة الاشغال العامة ومهندسين ينتخبها الوزير نقوم هذه اللجنة بوظائف مجلس النقابة الى ان يستعيد المجلس سلطته بالعمل او الى ان ينتخب مجلس آخر خلافه .

المادة ٨٨ -- يلغي قانون مزاولة مهنة الهندسة رقم (٥٩) لسنة ١٩٥٣ او اي تشريم اردني او فلــــطبني آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه واحكام هذا القانون .

المادة ٣٩--رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والاشغال العامة مكلفون يتنفيذ احكام هذا القانون .

1308/4/10

الحسين يه لحلال

رئيس الوزراء

ابراهم حاشم

وزير العدلية (بالوكالة) أحمد الطراونه

وزير الأشفال العامة سليم البيخيت

نى (طىين للله كالمرو المكتة للارونية (فاتمية

عقتضي المادة الثالثة من تانون الجنسية الاردنية المعدل رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ /٢/١٩٥٨ نامر بوضع النظام الاتي: _

نظام رقم (۱) لسنة ۱۹۵۸

نظام بطاقات الموية الشخصية

صادر بمقتضى المادة الثالثة من نائون الجنسية الاردنية الممدّ رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (نظام يطانات الهوية الشخصية رقم (١) لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره

المادة ٧ -- على كل اردني غير حائز على جواز سفر ان يطلب منذ الوغه سن السادسة عشرة وخلال المدة التي يعينها وزير الداخليه من تاريخ نشر هذا النظام اعطاؤه بطاقة هوية شعفصيه ومن يصخلف عنذلك من الذكور يماقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٧٧) للضافة الى قانسون المنسية رقم (٦)

للادة ٣ -- تقدم العلليات وفق النموذج وقم (١) الملحق بهذا النظام الى محافظي ومتصرفي الالويه او الغائمقامين اد مديري النواحي أو قواد المناطق أو المخافر في البادية عسب عمل المادة الطالب الدائمسة ويوفق بالطلب ثلاث صور أيمسية للطالب.

			النهوذج رقم (۱)	***	
	النموذج رقم (۲)			L i	
			عَلَكَ الاردنية المهاسمية - ورارة الراغلية		
	المملكة الاردنية الهاشمية	•	لحصول على بطاقة هوية شخصية	طلب الح	o contraction
	المدعد ادردیه الله مید وزاهٔ الراملبه بطاقة هو بنه شخصیة		ا لا وصاف العلول العلول لون الشمعر	اسم الطالب وشهرته الجلسية على الولادة	≱- 7 . 3 *•.
			العينان الأنف ره الشعبية	تاريخ الولادة مكان الاقامة الاعتياديه اسم الأب عمر	
	الرقم الطول مكان الاصدار وتاريخه اللون		رها البنية علاءات فارقه	اسم الأم عمر المهنة	
3	الون تاريخ انتهاء الهوية العينسان توقيع وخاتم الموظف المسؤول الانف لون الشعر	صورة شمسية	ملابع الأيمن	الولد والحي وضميته العائلية	· ·
וצינעני ביי ביי ביי ביי ביי ביי ביי ביי ביי ב	الجلسية المنه المذهب اسم الزوجة ا مكان الولادة و تاريخها على الولادة ٢ على الولادة ٢		توقسيع الطالب	;	
	متزوج ام اعزب تاریخ الولادة	عمل الافامة المدائم اسم الاب الكامل وعمره اسم الام الكامل وعمرها	رقم السجل تاريخ المصرف	رقم تذكرة المويد	
	حب الهوية مليحوظات	. توقیع صاء	شهارة الهيئة الاختيارية		
		;	صيه بان ما جاء في هذا الفوذج مطابق للحقيقة والواقع .	لشهد حسب معلوماتنا الشعفه	
			رف شاهد ومعرف حتم المنتار	شاهد ومعر	
				ملاحظات الامن:	
		A THE RESERVE OF THE PARTY OF T			

نظام رقم (۱) لسنة ۱۹۰۸ نظام رسوم الانشاءات في منطقة تنظيم مدينة اربد

صادر بموجب الفقرة (١٤) من المادة (٣٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابلية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ — يطلق على هذا النظام اسم (نظام رسوم الالشاءات في منطقة تنظيم مدينة اربد لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ ٦ ــ مع مراعاة احكام هــذه المادة يكون الرسم الذي يستوفى عن أية رخصة لأي بند من البنود المدرجة في الفصول الاربعة من الذيل الملحق بهـ ذا النظام الرسم المدرج ازاء كل بند منهـا في

ب. لا يدفع رسم عن أية رخصة لأي بند من البنود المدرجة في الفصلين الاول والثاني من الذيل الملحق بهذا النظام عن أي مكان من أماكن العبادة او المدارس او المستشفيات او أبلية الحكومة .

جـ يستوفى الرسم عن رخصة البناء على أساس مساحة مسطح البناء المربعة المبينة على الخرالط المرفقة

د _ يكون الرسم الذي يستوفى عن رخصة بناء أبدّ انشاءات اضافية في أبدّ بنابة سواء كانت البنابة موجودة قبلُ بدء العمل بهذا النظام أم ستقام فيا بعد هو الرسم المقرر في الذيل الملحق بهذا النظام.

ه _ يكون الرسم الذي يستوفى عن الرخصة الصادرة بشأن تحويل بنامة من صنف الى آخر سوا. كان التبحويل بطريق تغيير وجوه الاستعمال أم التبديل أم إعادة الانشاء بأية صورة أخرى رسماً يعادل مبلخ الفرق بين رمم الرخصة الأصلية ورسم الرخصة المحول اليها اذا كان ثمة فرق

و _ اذا استعملت الاقسام المختلفة لأية بناية في وجوه استعمال مختلفة يكون الرسم الذي يستوفى عن كل قسم الرسم الذي يستوفى عن رخصة بنا. بناية من الصنف الذي يقع فيه ذلك القسم .

ز _ تكون الرسوم التي تستوفي عن رخص الأبنية الموقتة ثلث الرسوم المستحقة عن رخص الأبنية الدائمة في كل سنة او قسم منها يستمر فيها وجود الإبنية الموقتة .

حـ يكون الحد الادنى للرسم المستوفى عن أية رخصة يقضي القانون بالحصول عليها خمساية فلس.

المادة ٣ ـــ يدفع الرسم المستوفى بمقتضى هذا النظام الى مجلس بلدية اربد قبل اصدار الرخصة او الوكيقة الاخرى المستحقة الرسم إلا اذا وافق المجلس البلدي على خلاف ذلك

الملحق بنظام الانشاءات

الابنية الجديدة

البند ١- أ ـ أبنية المؤسسات الدينية والخيرية والتهذيبية المستعملة بصورة كلية للاغراض الدينية او الحيرية او التهذيبية والحمامات العامة (خلاف

مرا من المرالم بع دور السكن) ودور الآثار والمتاحف وأبنية الرياضة البدنية

فى الجبن للسك مكر والمستد للأرونية المائمية

بمقتضى المادة (٠٠) من قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزرا. بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٩ نأمر بوضع النظام الاتي : ــ

نظام التبغ رقم (١) لسنة ١٩٥٨

اعفاء القوات السعودية من رسوم المكوس

صادر بمقتضى البند (١) من المادة (١٠) ،ن قانون التبسغ رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧

الماده ١ --- يطلق على هذا النظام اسم (نظام التبغ ـ اعفاء القوات السمودية من رسوم الكوس لسنة ١٩٥٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى رسوم المكوس عن التبغ المعنوع في الماكم الاردنية الماشمية المنصص لاستهلاك القوات السعودية

1904/7/4.

الحسين بن لميزل

ابراهي حاشم

وزير المالية

وزير الززاعة

و الدفاع عاكف القار

ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة انسطاس سنانيا

~ %.

رثيس الوزراء ناكب ركيس الوزراء

سمير الرقاعي

وزير الواصلات

وزير الداخلية ووزير الخارجية

فلاح المدادحة

وزبر الاقتصاد الوطنى

خلومي الخيري

وزير المبحد · وزير التربية والتعلم دوزير العدلية بالوكالة والشؤون الاجتماعية

وزير الاشغال أامامة

سليم البعثيت

440

دينار واحد .

دينار واحد عن كل مئة

ماثر من الطرق او قسم

المبلغ الذي تقرره اللجنة

من الملهة متز .

دينار وأحد .

الفصل الثالث

البند ١ ـــ على الدلالات التي تصنعها اللجنة المحلية على خارطة أي ملك للطرق والتخطيطات

البند ٢ ــ عن الدلالات التي تصنعها اللجنة المحلية على خارطة ايملك لمستويات اية طريق

تجاوز ذلك الملك كما ستكون في المستقبل .

البند ٣ ـــ عن اصدار شهادة من اللجنة المحلية على خارطة تقسيم .

البند ه ـــ عن نسخة الرخصة الصادرة بمقتضى القانون .

البند ٧ ـــ الاستثناف الى لجنة اللواء .

البند ٣ ــ عن استعال تصميم معاري مقرر (موافق عليه) .

البند ؛ ـــ عن اصدار نسخة عن مشروع مقرر او عن الخارطة اللحقة به .

المقررة بمشروع مقرر

البنده . . الفنادق والنزل ودور المسارح ودور السيبًا وقاعات الموسيقي وأماكن اللهو ما عدا الاندية التي تديرها هيئة من اعضا. النادي .

ب ـ الابلية الزراعية وزرائب (حظائر الابقار والاسطبلات والمخازن

المستعملة فى الشؤون الزراعية .

البند ٢ — الابنية المستعملة او المنشأة للسكن .

مع بناية السكن .

الاشفال الاخرى

. . ر ۱ دینار مقطوع

٠٠٥ فلس مقطوع

10 فلسات للمتر المريع

٣ فلسات للمترالكمب

٠٠٠ دينار مقطوع

٠٠٠ دينار مقطوع

. . رو دينار عن كل

٠٠٠ فلس للمتز المربع

۱۰۰ مر۲ دینارین

٠٠٠ قلس منطوع

وخساية فلس

عتر مریع •

البند ١ --- عن الشاء جدران داخلية وخارجية في بناء قطعة أرض عن كل متر من طول الحائط.

البند ٧ -- عن الشاء او توسيع فتحات (منافذ) في الحيطان الداخلية او الخارجية او حيطان البناء في بناء قائم .

البند ٣ ـــ أية اشغال نؤاتر في حالط فاصل او حالط خارجي او أرضية او مطح او أساس أية بناية .

البند ؛ -- عن انشاه جدران أسيجة لفطع الاراضي المستعملة لاغراض السكن او التجارة او المبناعة .

البند هُ ﴿ ــ عن المثاء حاووز او صهريج .

البند ٢ -- عن عمل جورة امتصاصية او مرحاض او حفرة ترشيح في بناية تأممة.

البند ٧ - حس عن حفر بئر عادية او ارتوازية .

البند ٨ ـــ عن انشا. بلكونات او شرقات مطلة على الشارع العام.

البند ، -- عن انشاء بلكونات او شرفات على الملك الحاص .

البند ، ١ -- عن انشاء يروز في البناء على الشارع العام .

البند ١١ - عن كل ايعراء آخر يتعلل اجراؤه رخصة نما لم يرد ذكره .

قرار رقم (۲)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناه على طلب دولة رئيس الوزراه بكتابه المؤرخ ١٩٥٧/١١٥ رقم ١٩٥٧/٩٣/ ١٩٥٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير أحكام قانون رسوم طوابع الواردات وبيان ما اذا كانت فواتير البضائع المستوردة والوثائق التي تحدد منشأ البضاعة خاضعة لرسوم طوابع الواردات ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب مصلحة الجمارك المؤرخ ١٩٥٧/١١/١ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا : ١ -- ان المادة ١٥ من قانور الجمارك والمكوس نصت على ان جميع البضائع الواردة الى المنطقة تستلم من قبل دائرة الجمارك وتدخل في مستودعاتها .

ب ان الفقرة (أ) من المادة الثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقانوت الجمارك والمكوس توجب على صاحب البضاعة الذي يود التخليص على بضاعته واستلامها من مصلحة الجمارك ان (يقدم مع بيان البضائم جميع الفواتير التي تبين ثمن المواد في المكان الذي اشتريت منه وأجرة شحنها ونفقات تأمينها وأية مصاريف أخرى تلحق بها قبل توريدها ، كما يقدم مانيفستات الشحن والوثائق التي تحدد منشأ البضاعة و تبين طريقة استيرادها وشحنها ... النع) .

س — ان الفقرة (ب) من البند الخامس من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات تنص على ان الشهادات التي ييرزها شخص للدوائر الرسمية او لامانة العاصمة او لبلدية او مؤسسة رسميـة تكون خاضعة لرسم مقطوع قدره خمسون فلساً. وان البنـد السادس منه ينص على ان أية وثيقـة غير تابعة لرسم الطوابع تقدم للحكومة أو لامانة العاصمة أو لبلدية او لمؤسسة رسمية لتعزيز مطالبة لا تقل قيمتها عن هينار واحد تكون خاضعة لرسم مقطوع قدره عشرة فلسات.

ان الفقرة (ب) من البند الاول من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الطوابع تنص على ان جميع الواائق والعقود والوصولات والمستندات والاوراق التي تنظم خارج المملكة تأييداً لمعاملات الحكومة والاستدعاءات التي يرسلها الافراد في البريد من غير البلاد الاردنية تعتبر معفاة من رسوم طوابع الواردات.

ومن هذه النصوص يعضح ان الوثائق التي تحدد منشأ البضاعة هي وثائق تنظم خارج المملكة من قبل مصدر البضاعة يشهد فيها بان البضاعة التي صدرها هيمن منشأ معين وهي اذلك لا تخرج عن كونها شهادة بالمعنى المقصود في الفقرة (ب) من البند الخامس من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات وتخضع لرسم الطوابع المنصوص علمه في هذه الفقرة .

وكذلك فان الفواتير التي ترفق بالبيان الجمركي المما تقدم تعزيزاً للمطالبة باستلام البضائع والتخليص عليها على اعتبار ان هذه البضائع هي في عهدة دائرة الجمارك بمقتضي المادة ١٥ من قانون الجمارك التي اوجبت تسليم البضاعة لدائرة الجمارك حال ورودها الى المملكة ، ولهذه الدائرة بعد ذلك اما ان تدخلها في مستودعاتها او في محل آخر مناسب تحت اشرافها او ان تأمم المرسل اليه باستلامها .

ولهذا فان هذه الفواتير تعتبر خاضعة لرسم الطوابع المنصوص عليه في البند السادس المدرج أعلاه .

أما الفقرة (ب) من البند الاول من جدول الاعفاء ات التي نصت على اعفاء جميع الوثائق التي تنظم خارج المملكة تأييداً لمعاملات الحكومة فلا تنطبق على الشهادات و الفواتير المشار اليها آنفا ، ذلك لان مفعول هذه الفقرة ينحصر في الوثائق التي تنظم تأييداً لمعاملات الحكومة ولا جدال في ان الشهادات والفواتير المذكورة تتعلق بمعاملات خاصة ا بالافراد لا بالحكومة ، اذ ان المقصود بالمعاملات الحكومية المعاملات المختصة بدوائرها بالذات ليس إلا ،

مدًا ما نقرره في تفسير النقطة المطلوب تفسيرها . صدر في ٢٣ / ١ / ١٩٥٨

عضو عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخالفان عنالف المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز حضو محكمة التمييز المقواني مندوب وزارة لرئاسة الوزراء مندوب وزارة لرئاسة الوزراء الجارك شكري المهتدي الياس الحوري موسى الساكث على مساد

قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠٠٣١ رقم ٢ ه.١ ١٩٥٧ والماس بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠٠٣١ ١٩٥٧ رقم ٢ و ١٩٥٩ المدن والقرى والابنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كانت الانظمة السابقة الصادرة بمقتضى تانون تنظيم المدن الاردني لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته وقانون تنظيم المدن الفاسطينى رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته لا تزال نافذة المفعول بمقتضى هاتين المادتين ام لا . وبعد الاطلاع على مذكرة محافظ القدس وتدقيق النصوص الفانونية تبين لنا :

١ --- ان المادة ٣٨ من قانون تنظيم الدن رقم ٣١ لسنة ٩٥٥ تنص على ان (تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى
قوانين تنظيم المدن المعمول بها قبل صدور هذا القانون وجميع المشاريع الموضوعة بمقتضاها التي تكون نافذة
المفعول عند بده العمل بهذا القانون أنها صادرة بصورة فانونية فها لو كان يعمج اعتبارها كذلك لو كان
هذا القانون نافذ المفعول في الوقت الذي صدرت فيه وصدرت بمقتضاه).

٢ --- أن المادة ٣٩ منه تنص على أن (تلغى القوانين والإنظمة الناليه :

أ --- قانون تنظيم المدن الاردني لسنة ١٩٣٣ وذيله و تعديلانه وكافة الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب- قانون تنظيم المدن الفلسطيني رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته وكافة الانظمة الصادرة عقتضاه). ومن تدقيق هذين النصين يتضح أن هنالك تعارضا ظاهرا بين أحكامها ، فبينها المادة ٢٩ تلغي كافة الانظمة الصادرة بمقتضى قانون تنظيم المدن الاردني لسنة ١٩٣٣ وقانون تنظيم المدن الفلسطيني لسنة ٢٩٣١ بجدالمادة ٢٨ تبقي على قسم من هذه الانظمة وهي الانظمة التي يصح اعتبارها قانونية فيا لو كاذ نانون تنظيم المدن الجديد نافذ المفعول في الوقت الذي صدرت فيه وصدرت عقتضاء.

وحيث أن قواعد التفسير تقضي في مثل هذه الحالة بالتوفيق بين النعمين المتعارضين ما أمعكن

وحيث لا يمكن التوفيق بين هذين النصين المتعارضين الا اذا اعتبر ما جاء في الماده ٢٩ قاعدة عامة وما جاء في المادة ٣٨ استثناء منها .

قاننا على ضوء ذلك نرى ان جميع الانظمة الصادرة عقتضى قوانين تنظيم المدن السابقة تعتبر ملغاه محكم الماده هم القانون الجديد اذا كانت تتعارض مع نصوصه وما كان يصح اصدارها مقتضاه لو كان نافذ المفعول حين صدورها.

أما الانظمة التي لا تتعارض مع نصوصه والتي كان بالامكان اصدارها بمقتضاه فيا لو كان هذا القانون نافذ المفعول في الوقت الذي صدرت فيه فانها تعتبر قانونية ونافذة المفعول .

عدًا مَا نَقْرُوهُ في تُفْسِيرُ المَادِينِ المَعْلُوبِ تَفْسِيرُهَا .

صدر في ۱۱ |۱۱ |۱۹۹۸

عضو عضو عضو عضو عضو معضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوبوزارة الداخلية المستشار المقوفي عضو ممكة التييز عضو ممكة التييز ويستمكة التييز والمادة الرئاسة الوزراء وعلى الموري موسى الساكت على مسار

19511 Wille

أخالف رأى الاكثرية المحترمة فيا ذهبت اليه من الحضاع شهادات المنشأ والفواتير المنظمة خارج المملكة لرسوم طوابع الواردات للاسباب الاتية : ـــ

السبادات الفقرة (ب) من البند الخامس من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات على ان الشهادات التي برزها شخص للدوائر الرسمية او لامانة العاصمة او لبلدية او لمؤسسة رسمية تكون خاضعة لرسم مقطوع قدره خسون فلسا .

٢ --- وتضمنت الفقرة (أ) من البند السادس من الجدرل الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات الـــــ أبة وثيقة غير تابعة لرسم الطوابع (قوائم المطالبة) تقدم للحكومة او لامانة العاصمة او البلدية او لمؤسسة رسمية لتعزيز المطالبة بالاستحقاق لا تقل قيمتها عن دينار يخضع لرسم مقطوع قدره عشرة فلوس.

٣ - ونصت الفقرة (ب) من البند الاول من الجدول الثاني الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات على إعفاء جميع الوثائق والعقودو الوصولات والمستندات والاوراق التي تنظم خارج المملكة تأييداً لمعاملات الحكومة.

إلى المعادل المع

ه -- وتضمنت الفقرة الأولى من المادة (١٩) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ٢٧٩ المعدلة بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٥ المعدلة بالقانون رقم (١١)

(تقدم مع بيان البضائع جميع الفواتير والاوران التي تبين نمن الموادقي المكان الذي اشتريت منه واجرة شخنها ونفقات تأمينها كما تقدم مانيفستات الشعن والوثائق التي تندد منشأ البضاعة وتبين طريقسة استيرادها وشحنها ، وإذا عجز المرسل اليه عن ابراز ابة وثيقة من الوثائق المطلوبة او لم يقتنع موظف الجمرك المسؤول بعبحة ابة وثيقة فعليه إذ يرفض التخليص على البضاعة ران يحيل الامر على الوزير الممدار تعلياته ويحق الوزير ان يكتفي بفرض ابة غرامة عن ابة وثيقة مطلوبة لم تبرز).

٣ -- وجاء في الفقرة الثانية من المادة (١٩) سالفة الذحسكر اذا ادعى المرسل اليه فقدان وثيقه ضرورية او تعسر عليه الحمول على صورة مصدفه عنها فيدرج على البيان تقريرا بهدذا الشأن ويصرح بانه يقبل تخمين الجموك بصورة قطعية .

٧ -- ونصت الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الجمارك على انه يجوز الوزير أن يرقض قبول أية بضائع في المستودع وإن يأمر المرسل اليه أن يستلم البضائع حالا ، أو أن يأمر بوضعها على مسؤولية المرسل اليه نفقاته في محل مناسب إلى أن تتم المعاملة الجمركية .

و مناقشة هذه النصوص والولوف على أغراضها يعضح ما يلي :

آ ــ بما يتعلق بالفو تير

بما أن الفواتير لا تعتبر من أنواع (قوائم المعالبة) المشار اليها في البند (٧) أعلاه وأنها أنما تقدم بالاستنباد المادة (١٩) المشار اليها في الفقرة (٥) أعلاه يقصد صان استيفاء الرسوم الحركية بصورة صحيحة بالتسبة لمصلحة المخزينة وليس القصد من تقديمها المصول على البضائع بدليل ما ورد في الفقرتين (٦ و ٧) أعلاه

كا لا ينطبق على البيانات الجركية المشار البياني الينه (ه) اعلاه التي ترفق البها القواتير كونها من المطالبات المقدودة في الفقرة (أ) من البند السادس من الجدول - الاول المشار البها في البند (٢) أعلاه لانهسا عاذج رسمية أعدت لعينيد وتفقيط الرسوم الجركية بصورة معينة لإغراض الفانون.

¬ وبالاضافة لما تقدم فالفواتير وشهادات المنشأ معفاة من رسوم الطوابع الاستناد للفقرة (ب) من البند الاول من جدول الاعفاءات المشاراليها في البند (٣) اعلاه، اذ انها من الوثائل التي تقدم تأييداً لمعاملات الحكومة لعلاقتها بالرسوم الجمركية . وأما الوثائل التي تقدم نيابة عنها فغير مقصودة في الفقرة السالفة الذكر لان الشارع لم يقصد اخضاع المعاملات الحكومية لرسوم الطوابع كا هو مفهوم في البند (١٢) فقره (أ) من جدول الاعفاءات المشار اليه في الفقرة (٤) اعلاه الانكومية الرسوم الطوابع وخلصنا الى الحكم بأن المقصود بالاعفاءات المشار اليها في الفقرة (ب) من البند الاول من الجدول الثاني الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات في الوثائل المهاملات المحكومة نفسها لاصبعت كافة الوثائل الحكومية التي تنظم داخل المملحكة تابعة لرسوم الطوابع على خلاف ماهو مطبق الارسوم الطوابع وان المقصود بالاعفاءات سالفة الذكر هي الوثائل التي تنظم خارج المملكة ويقدم الافراد تأبيدا لمعاملات المحكومة كما هي المؤلف النسبة للفواتير وشهادات المنشأ وغيرها مما اوجب القانون تقديمه بقصد ضهان مصلحة الحكومة تما عي المناف النسبة للفواتير وشهادات المنشأ وغيرها مما اوجب القانون تقديمه بقصد ضهان مصلحة الحكومة .

مندوب وزار. المالية ــ الجمارك

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩ / ١ / ١٩٥٨ رقم ٢/٥٥/١/٢٣٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير احكام التشاريع المتعلقة بتأجيل الديون وحماية المزارعين وبيان :

١ -- ما اذا كان القرار رقم ١١٥ الصادر عن هذا الديوان بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤ الذي فسرت فيه أحكام المادة الثانية من قانون تأجيل الديون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ يسري على ما صدر بعده من قوانين واوامر تتعلق بتأجيل الديون ام لا .

حل ان أحكام هذه القوانين و الإواص تنطبق على الديون المؤمنة باراض زراعية فقط ام انها تشمل الديون
 المؤمن عليها بعقارات مملوكة .

على ان القروض التي منحت خلال مدة العمل بهذه التشاريع تكون خاضعة للفائدة المخفضة المنصوص عليها
 في هذه التشاريع سواء عن المدة المنصوص عليها في العقد والمدة التي تلي تاريخ الاستحقاق أم انها تستوفى فقط عن المدة التالية لتاريخ الاستحقاق .

و بعد الاطلاع على كتاب مدير المصرف الزراعي المؤرخ ١٩٥٧/١٢/٢٥ وعلى قرار التفسير المشار البعد آنفا وعلى النصوص القانونية تبين لنا :

١٠ ان المادة الثانية من قانون تأجيل الديون رقم ١٣ لسنة ١٤٥ تنص على انه (اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الغانون الموقت لغاية ١ ايلول سنة ١٤٥ الاتباع اية ارض زراعية من نوع المبري تنفيذاً للديون المؤمن عليها ما في ذلك تأمينات المصرف الزراعي , او اية ارض زراعة من نوع المبري يطلب بيمها نتيجة الإجراءات قضائية ولو لم تحسكن

Spirit Life